

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9484

الأربعاء، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/السيد غنغ شوانغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد فرانسوا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفييل
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاروكي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد ياماناكا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-36744 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل للمشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة سيما سامي بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة كاثرين راسل، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والسيدة ناتاليا كانيم، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

السيدة بحوث (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سعادة السفير جانغ جون، على جهودكم الرائعة خلال رئاسة الصين لمواصلة التركيز على الحالة في غزة. وشكرا للسفيرة نسبية والسفير فرايزر على دعوتهما إلى عقد هذه الجلسة، ولأعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة للمجلس بشأن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد عدت لتوي الليلة الماضية من مصر والأردن. وهناك، التقيت بممثلي الحكومة وشركاء المجتمع المدني والعاملين في المجال الإنساني والمتطوعين، وكلهم يعملون بلا كلل للاستجابة لمعاناة سكان غزة وإنهاء الأزمة. إنني أشيد بجهودهم لضمان وصول المساعدات

الإنسانية إلى المحتاجين. وأرحب بالأنباء التي تفيد بأنه سيتم إطلاق سراح 50 رهينة، جميعهم من النساء والأطفال، مقابل إطلاق سراح 150 امرأة وطفلا فلسطينيا، وهدنة إنسانية تمس الحاجة إليها. وأشكر حكومات مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية على تيسير ذلك الاتفاق. وآمل أن تكون هذه بداية هدنة دائمة وإغاثة دائمة لأهالي غزة وجميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس.

لقد شهدنا ست جولات من العنف في غزة في السنوات الـ 15 الماضية. لكن الضراوة والدمار اللذين يجبر سكان غزة على تحملهما تحت أنظارنا قد بلغا كثافة لم نشهدها من قبل.

لقد ظلت ثابتة في إحاطاتي للمجلس، في تذكيره بأن النساء والفتيات يدفعن أعلى ثمن للنزاعات. وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، كان 67 في المائة من جميع المدنيين الذين قتلوا في الأرض الفلسطينية المحتلة في السنوات الـ 15 الماضية من الرجال، وأقل من 14 في المائة من النساء والفتيات. ومنذئذ، انعكست هذه النسبة المئوية. فعدد المدنيين الذين قتلوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر ليس فقط ضعف عددهم خلال السنوات الـ 15 الماضية كافة، بل يقدر الآن أن 67 في المائة من أكثر من 14 000 شخص قتلوا في غزة هم من النساء والأطفال. أي أن اثنتين من الأمهات تقتلان كل ساعة، وسبع نساء يقتلان كل ساعتين. ونحزن عليهم جميعا.

ونحزن أيضا على أكثر من 100 من الزملاء في الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم في شهر واحد فقط من هذه الأزمة. لقد خدموا ولاية أممنا المتحدة والمبادئ التي أقسمنا على التمسك بها، ودفعوا أعلى ثمن لذلك. وعلى الرغم من معرفتهم بالمخاطر التي واجهوها، فقد فعلوا ما آمنوا به حتى أنفاسهم الأخيرة، سواء في المدارس أو المستشفيات أو أينما دعت الحاجة إلى ذلك. ونحن نحفظ بذكراهم طوال هذه الأزمة وما بعدها.

لقد انقضى 47 يوما على هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل، الذي قتل فيه 1 200 شخصا، كثير منهم من النساء والأطفال. وكل يوم يمر يمثل 24 ساعة أخرى من الخوف وعدم اليقين اللذين

ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي، مدان إدانة قاطعة ويجب التحقيق فيه بشكل كامل وبأولوية قصوى. وإنني على ثقة بأن الممثلة الخاصة للأمين العام باتن قد قامت بتنشيط شبكة عمل الأمم المتحدة، التي ترأسها، لكي تتبادل بشكل استباقي المعلومات المتحقق منها والتي مصدرها الأمم المتحدة بشأن حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع وأنماطه واتجاهاته للمساعدة في جميع التحقيقات.

أنا واثقة من أنه سيكون هناك في نهاية المطاف محاسبة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في هذا النزاع. وعمل اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل عمل حاسم.

وقد أغلق الآن الملجأ الوحيد المخصص للنساء في غزة. وتواصل المنظمات التي تقودها النساء العمل في غزة، وإن كانت تخضع لقيود شديدة. وحيثما تعمل تلك المنظمات، فإنها تستخدم شبكاتها للحصول على مواد الطوارئ وتوزيعها وتوثيق شواغل الحماية والاستجابة لها. وأحيي شجاعتها وأكرر التأكيد على ضرورة ضمان حصولها على كل ما تحتاج إليه لمواصلة عملها الحاسم.

وستغطي خطة استجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لغزة، التي تعمل مع الشركاء بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، في مرحلتها الأولية المساعدات الغذائية والنقدية لـ 14 000 أسرة تعيلها نساء - ثلث جميع الأسر التي تعيلها نساء في غزة. سندعم ونعمل بشكل عاجل مع جمعية الهلال الأحمر المصرية والهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية لتعزيز عملية توزيع المواد التي حددتها النساء في غزة كاحتياجات ذات أولوية. وأشيد بالعديد من موظفات ومتطوعات جمعية الهلال الأحمر المصرية لخدمتهن الاستثنائية في هذه الظروف الصعبة. كما أرحب بإنشاء مستشفى ميداني أردني جديد في خان يونس، يضم لأول مرة موظفين طبيين من النساء، مثل الطبيبات والمرضات. وهذا معلم هام.

إننا نقدم دعماً مالياً مرناً للمنظمات النسائية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وأطلق صندوق المرأة للسلام والعمل

لا يوصفان بالنسبة للرهائن، بمن فيهم النساء والفتيات، الذين تحتجزهم حماس. وما زلت أدعو إلى الإفراج عنهم فوراً دون قيد أو شرط.

منذ 47 يوماً يقضي أكثر من 2 مليون فلسطيني في غزة كل لحظة في الخوف على حياتهم، والحداد على موتاهم والعيش في ظل ظروف من شأنها أن تحطم كل واحد منا. وفقدت آلاف النساء في غزة منازلهن. وقد دمرت أو تضررت نسبة 45 في المائة من جميع الوحدات السكنية. وأصيب آلاف آخرون بجروح، وهم غير قادرين على العثور على أي دعم طبي من النظام الصحي المنهار تماماً.

وتلد ما يصل إلى 180 امرأة أطفالاً كل يوم دون ماء أو مسكنات للألم أو تخدير للعمليات القيصرية أو كهرباء للحاضنات أو الإمدادات الطبية. ومع ذلك، فإنهن يواصلن رعاية أطفالهن والمرضى والمسنين، ويخطن حليب الأطفال بالمياه الملوثة - عندما يجدهن - ويبقن دون طعام حتى يتمكن أطفالهن من العيش يوماً آخر ويتحملن مخاطر متعددة في ملاجئ شديدة الاكتظاظ. لقد سُلبت سبل عيشهن وأمنهن وكرامتهن. لقد أخبرتنا النساء في غزة أنهن يصلين من أجل السلام، ولكن إذا لم يحل السلام، فإنهن يصلين من أجل الموت السريع، أثناء نومهن، مع أطفالهن بين ذراعيهن. ويجب أن نخجل جميعاً أن أي أم، في أي مكان، لديها مثل هذه الصلاة.

وقبل التصعيد الحالي، كانت هناك 650 000 امرأة وفتاة في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في غزة. والآن ارتفع هذا التقدير إلى 1,1 مليون، بما في ذلك ما يقرب من 800 000 امرأة نازحة داخليا. وبينما تشغلنا جالة النساء والفتيات في غزة بحق بسبب إلحاحها والضرورة القصوى للعمل، فإننا نشهد تصعباً في الضفة الغربية، حيث كان لعمليات هدم البنية التحتية العامة وإلغاء تصاريح العمل وزيادة عنف المستوطنين والاعتقالات تأثير كبير على حياة النساء وسبل عيشهن.

وأشعر بالجزع إزاء التقارير الخطيرة عن العنف الجنساني والجنسي. وأكرر دعوتي منذ آخر مرة تكلمت فيها في القاعة في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9452)، بأن كل عمل من أعمال العنف

وأرحب بالقرار الذي اتخذته مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (القرار 2712 (2023)) وأمل ألا يكون ذلك سوى بداية لتوافق أكبر في الآراء في المجلس لإيجاد حل. وأدعو إلى تنفيذه فوراً. ولكن ذلك القرار، شأنه شأن أكثر من 100 قرار اتخذ بشأن ما يسمى بالقضية الفلسطينية منذ عام 1948، لا يشير إلى المسائل الجنسانية. كما أرحب بقرار الجمعية العامة الذي اتخذته في 27 تشرين الأول/أكتوبر، والذي يدعو إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تقضي إلى وقف الأعمال العدائية (قرار الجمعية العامة إدا-21/10). وأحث المجلس على إشراك أصوات النساء الفلسطينيات والإسرائيليات العاملات من أجل السلام، والاعتراف بقيادتهن والدعوة إلى مشاركتهن المجدية في أي جهود تفاوضية.

ويجب أن تكون هذه الأزمة بمثابة جرس إنذار لنظامنا المتعدد الأطراف. والعالم يتطلع إلينا لكي نجسد مثله العليا، لا أن نجسد أكبر إخفاقاته. والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نكون أوفياء لميثاقنا وإنسانيتنا المشتركة. والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نرفض أولئك الذين يسعون إلى زرع الكراهية والانقسام. والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نسعى إلى السلام، وبقيامنا بذلك، يجب أن نتذكر أن المرأة لا تزال أكبر مناصر والأكثر موثوقية في تلك القضية. والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نتمسك بمبادئ العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة، من أجل وقف الجرائم المستمرة وردع ارتكاب الجرائم التي لم تحدث بعد. وأدعو إلى تمديد هذه الهدنة إلى وقف لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن المتبقين من دون شروط. أدعو إلى وضع حد فوري للحصار الحالي، بدءاً بضمان الوصول إلى المياه.

اسمحوا لي أن أختتم بشعور نسمعه من النساء في غزة. إنهن يشرن إلى أن المجتمع الدولي ينفق قدراً كبيراً من الوقت في تكرار الأرقام - أعداد القتلى، وعدد الأطفال تحت الأقباض، وعدد المنازل المدمرة. غير أن النساء في غزة يشعرن بأنه تم التخلي عنهن تماماً. إنهن يسمعن أن المزيد من الإغاثة الإنسانية في الطريق لكنهن يرين

الإنساني نداءً جديداً لتعبئة 10 ملايين دولار إضافية. وسوف ندعم القيادة النسائية في المجال السياسي. وكما هو الحال دائماً، سنواصل العمل مع الكيانات الشقيقة ومن خلال عضوية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات كافة لضمان أن تخدم الاستجابة الإنسانية النساء والفتيات على أكمل وجه. وأشكر شركاءنا الإنمائيين على دعمهم لنا في تنفيذ الخطة، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التمويل. وأشجع جميع المانحين على زيادة مخصصاتهم، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لا تزال شريان الحياة الوحيد لآلاف الفلسطينيين.

ولتقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنساء إسرائيليات واستمعت إليهن، حيث أكدن لنا أنهن ومنظمات المجتمع المدني يعملون على توثيق الفظائع القائمة على نوع الجنس، وأعربن لنا عن أملهن في تحقيق السلام، بمشاركة النساء الإسرائيلييات والفلسطينيات على حد سواء.

وخلال زيارتي، سمعت نداءات لا لبس فيها مراراً وتكراراً بأننا بحاجة إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. كما سمعت نداءات من الشركاء في جميع أنحاء المنطقة بأن التهجير القسري للفلسطينيين أو نقلهم من أراضيهم خط أحمر، وأنه يجب علينا ضمان حماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات دون عوائق. وسمعت نداءات لإنهاء الاحتلال وإحراز تقدم متضافر نحو الحل السلمي القائم على الدولتين.

وأظن أنني لست الوحيدة التي تعتبر هذه اللحظة من أسوأ اللحظات التي يمكنني تذكرها بالنسبة للمجتمع الدولي وللسلام والأمن. ولكن في لحظات كهذه على وجه التحديد تكتسي تعددية الأطراف أهمية بالغة. وهذه المؤسسة وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة هي المكان الذي نجتمع فيه لإحلال السلام. وسجلنا الحافل متنوع. وتواجه آليات العدالة الدولية مقاومة قوية. ورد الفعل المتزايد ضد النساء والفتيات وحقوقهن يتعزز. ويتعرض ميثاق الأمم المتحدة ومعاييرنا العالمية للتجاهل بشكل صارخ. وبينما نتخلى عن أدوات تعددية الأطراف، يرتفع حجم عمليات نقل الأسلحة والقيمة السوقية لمصنعي الأسلحة إلى عنان السماء.

لليونيسيف إلى إسرائيل، حيث التقى بعائلات الأطفال الرهائن. وقد شاركت معاناتها وخوفها الشديد على سلامة أطفالها. وكنت قد خططت للسفر إلى إسرائيل والصفة الغربية في الأسبوع الماضي أيضا، لكن كما سمع العديد من أعضاء المجلس، نصحني الأطباء بتأجيل زيارتي بعد إصابتي في حادث سيارة في طريقي إلى رفح. وزار نائب المدير التنفيذي لدينا الضفة الغربية لتقييم تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية هناك. خلال الأسابيع الستة الماضية، قتل 56 طفلا فلسطينيا، بينما شرد العشرات من ديارهم. ونقدر أن 450 000 طفل في الضفة الغربية بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وتقدم اليونيسيف وشركاؤها الدعم في مجال الصحة العقلية والحماية، وخدمات المياه والصرف الصحي والتعليم التصحيحي لـ 280 000 طفل في الضفة الغربية.

وإذ أنتقل إلى غزة، فقد عدت لتوي من زيارة إلى جنوب القطاع، حيث تمكنت من الالتقاء بالأطفال وأسرهم وبموظفي اليونيسيف في الميدان. إن ما رأيته وسمعته يلاحقني. عندما زرت مستشفى ناصر في خان يونس، كان يعج بالناس. وبالإضافة إلى المرضى والطاقم الطبي، يؤوي المستشفى آلاف النازحين داخليا. إنهم ينامون على البطانيات على طول الردهات وفي المناطق المشتركة بالمستشفى. بينما كنت هناك، تحدثت مع فتاة تبلغ من العمر 16 عاما ترقد على سرير بالمستشفى. أصيبت بجروح بالغة عندما تعرض جيبها للقصف، وأخبرها الأطباء أنها لن تتمكن من المشي مرة أخرى. في جناح حديثي الولادة في المستشفى، رأيت رضعا صغارا يتشبثون بالحياة في الحاضنات، حيث كان الأطباء قلقين بشأن كيفية الحفاظ على تشغيل الآلات بدون وقود.

وخلال الفترة التي قضيتها في خان يونس، تحدثت أيضا مع إحدى موظفات اليونيسيف التي، على الرغم من فقدانها 17 فردا من أفراد أستها الموسعة، تعمل باستبسال لتزويد الأطفال والأسر في غزة بإمكانية الوصول إلى المياه المأمونة والصرف الصحي. وبصفتها أما لأربعة أطفال، فهي واحدة من عدد لا يحصى من الآباء في غزة الذين يعيشون في خوف دائم على عائلتها. وبالنظر إلى الخسائر الفادحة التي ألحقتها هذه الحرب بأطفال غزة، فإن مخاوفهم لها ما يبررها.

أن المساعدات الهزيلة لا تلبي بحر الاحتياجات. أكثر ما يقلن لنا هو، أنهن يردن أن يتوقف العنف، وأن يتوقف الآن. من أجل النساء والفتيات، أغادر المجلس موجهة دعوة إلى العودة إلى التزام حقيقي وهداف بالسلام العادل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة راسل.

السيدة راسل (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفراء نسبية وجانغ جون وفرانزير على جمعنا معا للتحدث عن تدهور حالة الأطفال في دولة فلسطين وإسرائيل.

كما أود أن أشكر مجلس الأمن على اتخاذه القرار 2712 (2023)، وهو نص يعترف بالأثر غير المتناسب لهذه الحرب على الأطفال من خلال مطالبة طرفي النزاع بتوفير الحماية الخاصة التي يستحقها الأطفال بموجب القانون الدولي. ومن الأهمية بمكان أن القرار يدعو إلى تمديد فترات التوقف والممرات الإنسانية في غزة، والتي أمل أن يتم تنفيذها على وجه السرعة حتى يتمكن الشركاء في المجال الإنساني من الوصول إلى المدنيين المحتاجين، وخاصة الأطفال. وترحب اليونيسيف أيضا باتفاق وقف إطلاق النار المحدود. نحن في وضع يسمح لنا بتوسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في غزة بسرعة، ولكن بالطبع هناك حاجة إلى المزيد من الموارد لتلبية الاحتياجات المتزايدة باستمرار.

لكن هذا غير كاف على الإطلاق. لا بد من وضع حد للحرب ويجب أن يتوقف فورا قتل الأطفال وتشويههم. قبل أن أحيط المجلس علما بمزيد من التفاصيل عن الحالة في غزة، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى محنة الأطفال في إسرائيل والضفة الغربية. منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أفيد عن مقتل 35 طفلا إسرائيليا، بينما يحتجز أكثر من 30 طفلا كرهائن في غزة. وكما قال الأمين العام، نرحب بالاتفاق على إطلاق سراح الرهائن، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وستدعو اليونيسيف الطرفين إلى إطلاق سراح جميع الأطفال المختطفين بأمان. في الأسبوع الماضي، سافر نائب المدير التنفيذي

ونتوقع أن يزيد هزال الأطفال، وهو أكثر أشكال سوء التغذية تهديدا لحياة الأطفال، خلال الأشهر القليلة المقبلة، بنسبة 30 في المائة تقريبا في غزة. وفي الوقت نفسه، انخفضت الطاقة الإنتاجية للمياه إلى 5 في المائة فقط من إنتاجها العادي، حيث تعتمد الأسر والأطفال على ثلاثة لترات أو أقل من المياه للشخص الواحد يوميا للشرب والطهي والنظافة الشخصية. وفي الوقت نفسه، توقف ضخ المياه وتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي عن العمل بسبب نقص الوقود، وانهارت خدمات الصرف الصحي. تؤدي تلك الظروف إلى تفشي الأمراض التي يمكن أن تهدد حياة الفئات الضعيفة مثل المواليد الجدد والأطفال والنساء، ولا سيما أولئك الذين يعانون من سوء التغذية. إننا نشهد حالات إسهال والتهاجات تنفسية لدى الأطفال دون سن الخامسة، ونتوقع أن يزداد الوضع سوءا مع بدء الطقس البارد.

وتتفاقم مخاطر الصحة العامة في غزة بسبب الإغلاق الفعلي لمنظومة الرعاية الصحية. أكثر من ثلثي المستشفيات لم تعد تعمل بسبب نقص الوقود والمياه، أو لأنها تعرضت لأضرار كارثية في الهجمات. وعلاوة على ذلك، تقدر منظمة الصحة العالمية أن ما لا يقل عن 16 عاملا صحيا قد قتلوا وجرح 38 أثناء الخدمة. ويتعرض مرضى المستشفيات للجرح والقتل أو يموتون بسبب نقص الأدوية والرعاية. في الأسبوع الماضي، كانت اليونيسف جزءا من بعثة مشتركة بين الوكالات نقلت 31 رضيعا من مستشفى الشفاء إلى المستشفى الإماراتي في جنوب قطاع غزة. ويتلقى 28 من هؤلاء الرضع الرعاية الآن في مصر. لا ينبغي أبدا مهاجمة المستشفيات أو استخدامها من قبل المقاتلين، ومع وجود آلاف النازحين الذين يحتمون في المرافق الصحية في غزة، لا يمكنني التأكيد على هذه النقطة بما فيه الكفاية.

ونشهد أيضا هجمات مدمرة على المدارس، حيث لحقت أضرار بما يقرب من 90 في المائة من جميع المباني المدرسية. ويُستخدم ما يقرب من 80 في المائة من المرافق المدرسية المتبقية كملاجئ للنازحين داخليا. ولكن حتى هذه الأماكن، التي التمس الأطفال والعائلات الأمان فيها بعد الفرار من منازلهم، تعرضت للهجوم.

وتفيد التقارير بأن أكثر من 5 300 طفل فلسطيني قتلوا في غضون 46 يوما فقط. هذا يعني أكثر من 115 طفلا في اليوم، كل يوم، لأسابيع وأسابيع. واستنادا إلى هذه الأرقام، يمثل الأطفال 40 في المائة من الوفيات في غزة. هذا أمر لم يسبق له مثيل. وبعبارة أخرى، فإن قطاع غزة اليوم هو أخطر مكان في العالم بالنسبة للطفل. كما نتلقى تقارير تفيد بأن أكثر من 1 200 طفل ما زالوا تحت أنقاض المباني التي تعرضت للقصف أو مجهولي المصير. ومن الجدير بالذكر أن عدد الوفيات في الأزمة الحالية قد تجاوز بكثير العدد الإجمالي للوفيات خلال أحداث التصعيد السابقة. ولأغراض المقارنة، خلال 17 عاما من الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة بين عامي 2005 و 2022، تم التحقق من مقتل ما مجموعه 1 653 طفلا.

ومن المرجح أن يشهد الأطفال الذين تمكنوا من البقاء على قيد الحياة في الحرب تغير حياتهم بشكل لا رجعة فيه من خلال التعرض المتكرر لنوبات ذات علاقة بالصدمة. يمكن أن يؤدي العنف والاضطرابات من حولهم إلى إجهاد سمي يتعارض مع نموهم البدني والمعرفي. وحتى قبل هذا التصعيد الأخير، تم تحديد أن أكثر من 540 000 طفل في غزة - نصف مجموع أطفالها - بحاجة إلى دعم الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. واليوم أكثر من 1,7 مليون شخص في غزة، نصفهم من الأطفال، مشردون. ونشعر بقلق خاص إزاء التقارير التي تفيد بتزايد أعداد الأطفال المشردين الذين انفصلوا عن أسرهم على طول ممرات الإجماع إلى الجنوب، أو الذين يصلون غير مصحوبين بذويهم إلى المستشفيات للحصول على الرعاية الطبية. وهؤلاء الأطفال معرضون للخطر بشكل خاص، وهم بحاجة ماسة إلى التعرف عليهم، وتوفير الرعاية المؤقتة لهم، وتمكينهم من الحصول على خدمات اقتفاء أثر الأسر ولم الشمل.

وبالإضافة إلى القنابل والصواريخ وإطلاق النار، يتعرض أطفال غزة لخطر شديد بسبب الظروف المعيشية الكارثية. هناك مليون طفل - أو في الواقع جميع الأطفال داخل الإقليم - يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي، ويواجهون ما يمكن أن يصبح قريبا أزمة تغذية كارثية.

مبادئ الضرورة والتمييز والحيطه والتناسب. ونطلب منهما أن ينفذا أكثر مما يتطلبه القانون - لحماية الأطفال والبنية التحتية المدنية التي يعولون عليها، وإلى الإفراج فورا ومن دون قيد أو شرط عن جميع الرهائن المدنيين المحتجزين في قطاع غزة، ولا سيما الأطفال. وندعو الطرفين إلى الالتزام بالقرار 2712 (2023) وإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وبلا قيود إلى قطاع غزة وداخله، بما في ذلك في الشمال. ويجب على الطرفين السماح بالدخول الفوري للإمدادات المنقذة للحياة، بما في ذلك إمدادات الوقود، اللازمة للنقل بالشاحنات وتحلية المياه وضخها وإنتاج الدقيق. ويجب السماح لنا بإدخال إمدادات المياه ولوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية، فضلا عن القماش المشمع والخيام والأعمدة. كما ندعو الطرفين إلى ضمان التنقل الطوعي والمرور الآمن لجميع المدنيين الذين يبحثون عن ملجأ للطوارئ ومكان آمن للإقامة، وإلى إعادة فتح وإصلاح وزيادة قدرة جميع خطوط المياه الواصلة إلى قطاع غزة وإلى ضمان أن تكون المياه مأمونة وغير ملوثة.

إن التكلفة الحقيقية لهذه الحرب الأخيرة في فلسطين وإسرائيل ستُقاس بحياة الأطفال - أولئك الذين قضاوا بسبب العنف وأولئك الذين تغيروا إلى الأبد بسببها. ومن دون وضع حد للقتال والسماح بالوصول الكامل للمساعدات الإنسانية، ستستمر التكلفة في الزيادة بشكل كبير. ولن يرسي تدمير غزة وقتل المدنيين السلام أو يحقق الأمان في المنطقة. وشعوب هذه المنطقة تستحق السلام. ولا يمكن ضمان ذلك إلا بحل سياسي تفاوضي - حل يعطي الأولوية لحقوق ورفاه هذا الجيل والأجيال المقبلة من الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأحث الطرفين على الاستجابة لهذا النداء، بدءا بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية كخطوة أولى على طريق إحلال السلام الدائم. وأحث أعضاء مجلس الأمن على بذل كل ما في وسعهم لإنهاء هذه الكارثة التي حلت بالأطفال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة راسل على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كانيم.

ففي عطلة نهاية الأسبوع الماضي، أفادت التقارير بأن الغارات على مدرستين، بما في ذلك مدرسة الفاخورة التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي كانت تؤوي النازحين، أسفرت عن مقتل 24 شخصا على الأقل. وتدين اليونيسف جميع الهجمات على المدارس.

في جميع أنحاء دولة فلسطين وإسرائيل، يرتكب طرفا النزاع بشكل صارخ انتهاكات جسيمة ضد الأطفال - بما في ذلك القتل والتشويه والاختطاف والهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية. ولكن آثار العنف المرتكب ضد الأطفال كارثية وعشوائية وغير متناسبة في غزة. وعندما تنتهي الحرب، سيكون التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب غير مسبوق، مع احتمال تآثر عشرات الآلاف من بقايا تلك المتفجرات في جميع أنحاء غزة وخارجها - وهو تهديد قاتل للأطفال يمكن أن يستمر لعقود. وداخل غزة، تسببت الحرب أيضا في أكبر خسارة في الأرواح لموظفي الأمم المتحدة على الإطلاق، حيث قُتل أكثر من 100 من موظفي الأونروا. وفي الأيام الأخيرة، قُتلت زميلة من منظمة الصحة العالمية هي ورضيعها البالغ من العمر ستة أشهر وزوجها وشقيقها.

ولكي يبقى الأطفال على قيد الحياة ويمكث العاملون في المجال الإنساني وينفذون مهامهم بفعالية، فإن الهدن الإنسانية ليست كافية ببساطة. وتدعو اليونيسف إلى وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية لوضع حد فوري لهذه المذبحة. ويساورنا القلق من أن يؤدي المزيد من التصعيد العسكري في جنوب غزة إلى تفاقم الحالة الإنسانية هناك بشكل كبير، مما يتسبب في مزيد من النزوح وتكديس السكان المدنيين في مساحة أصغر. ويجب تجنب شن هجمات على الجنوب.

وتعارض اليونيسف بشدة إنشاء ما يسمى "المناطق الآمنة". فلا يوجد مكان آمن في قطاع غزة. ولا يوجد في المناطق المقترحة البنية التحتية أو تدابير الحماية اللازمة لتلبية احتياجات هذه الأعداد الكبيرة من المدنيين. ونكرر أيضا دعوتنا الطرفين إلى الاحترام الفوري والكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك

التي لا تزال مفتوحة توشك على الانهيار. إن هناك 2.2 مليون شخص في غزة، حيث يخضع السكان جميعاً للحصار ويُحرمون من الوصول إلى أساسيات البقاء على قيد الحياة. ويعيش أكثر من 1.6 مليون شخص في ظروف اكتظاظ من دون ما يكفي من المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. ويتسبب ذلك في مخاطر صحية متعددة، بما في ذلك بالنسبة للنساء اللواتي لا يستطعن الحصول على سبل النظافة الصحية أثناء فترة الطمث، وكذلك النساء الحوامل أو اللواتي ولدن مؤخراً. ويترتب على نقص الغذاء والماء في جميع أنحاء غزة آثار سلبية على صحة ورفاه النساء الحوامل والمرضعات. إذ يحتجن يومياً إلى كميات أكبر من الماء والسرعات الحرارية اللازمة. وقد أخبرتنا امرأة تدعى ريهام، وهي حامل في شهرها الثاني وتعاني من نزيف:

”هناك علاج يجب أن أتأوله، لكن لا يمكنني الحصول عليه. والحوامل مثلي يجب أن يشربن الحليب ويأكلن البيض. وقد قُصفت جميع المخابز. ولا يوجد خبز ولا مياه.“

وفي الضفة الغربية، حيث يتصاعد عنف المستوطنين وتُجبر الأسر على النزوح، هناك أكثر من 70 000 امرأة حامل ومن المتوقع أن تلد 8 000 امرأة الشهر المقبل. ويساورنا قلق بالغ إزاء مخاطر الحماية التي تواجه النساء اللائي يعشن في ظل هذه الظروف، ولا سيما العنف الجنساني. وتحد عدم إمكانية الوصول وفقدان الاتصالات من قدرتنا على تقديم الدعم وتوفير الخدمات التي تحتاجها الناجيات من العنف الجنساني.

وقد توقف مستشفى الشفاء عن العمل وبدأت الإمدادات الصحية تتفد بشكل خطير في جميع أنحاء غزة. وهناك تقارير عن اضطراب النساء إلى الخضوع لعمليات قيصرية من دون تخدير. إن الضربات والعمليات العسكرية بالقرب من المستشفيات تهدد حياة المرضى والنساء والفتيات اللواتي يحتجن بشدة إلى الرعاية الطبية ولكن ليس بوسعهن الحصول عليها. ويجب ألا تكون المستشفيات والعاملون الصحيون والمدنيون أهدافاً أبداً. فهم يتمتعون بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني. وعندما تتعرض المرافق الصحية للهجوم، فإن حياة المرضى

السيدة كانيم (تكلت بالإنكليزية): أشكر مالطة والإمارات العربية المتحدة وأعضاء مجلس الأمن على عقد جلسة الإحاطة المهمة هذه وعلى إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس.

يشجب صندوق الأمم المتحدة للسكان الخسائر في الأرواح في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة في الأزمة المتصاعدة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويساورنا قلق شديد إزاء سلامة ورفاه جميع النساء والفتيات العالقات في النزاع. إنهن يواجهن حالة أكثر من كارثية. يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات الصحة الإنجابية والخدمات المتعلقة بالسكان مع التركيز على النساء والفتيات في أكثر من 130 موقعا، معظمها في بلدان نامية بجميع أنحاء العالم، بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانية للنساء الحوامل والأمهات الجدد. وتتماشى هذه المساعدة مع المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. ونحن نعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1986، حيث نقدم الآن الدعم الذي تمس الحاجة إليه.

إن النساء والأطفال يشكلون نحو ثلثي الأشخاص الذين قُتلوا في غزة وأعدادهم بالآلاف، مما يبرهن مرة أخرى على أنهم يدفعون أمدح الأثمان في النزاعات. وفي خضم ما يحدث من قتال ودمار في غزة، يُتوقع حالياً أن تلد 5 500 امرأة حامل الشهر المقبل. وتلد يومياً حوالي 180 امرأة في ظل ظروف مروعة، ومستقبل أطفالهن حديثي الولادة يكتنفه عدم اليقين. وفي لحظة بدء حياة جديدة، يخيم الموت والدمار والرعب والخوف على ما كان ينبغي أن تصبح لحظة فرح. والحالة أكثر تردياً بالنسبة للنساء اللائي يواجهن مضاعفات الولادة - واللائي يمثلن حوالي 15 في المائة من النساء الحوامل. فحياتهن معرضة للخطر بسبب محدودية فرص حصولهن على الرعاية الصحية ورعاية التوليد في الحالات الطارئة. ويشعر صندوق الأمم المتحدة للسكان بقلق بالغ بشأن أكثر من 7 000 امرأة أنجبن خلال الـ 47 يوماً الماضية. إنهن يفتقرن إلى إمكانية الحصول على الرعاية بعد الولادة وخدمات المياه والصرف الصحي والتغذية.

وبسبب الهجمات على المرافق الصحية، فضلا عن نقص الوقود والكهرباء والإمدادات، أغلقت نصف المستشفيات أبوابها. والمستشفيات

عاجلة لفترات ممددة وإلى إنشاء ممرات في جميع أنحاء غزة لإتقاذ وحماية أرواح المدنيين. ويواصل الصندوق الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، فإن الإعلان عن هدنة إنسانية لمدة أربعة أيام تطور جدير بالترحيب ويجب استخدامه للسماح بوصول مساعدات إضافية إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

الواقع أن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من المساعدات في غزة لإتقاذ الأرواح ووقف سيل المعاناة الإنسانية. إن وصول العاملين في المجال الإنساني والإمدادات من دون عوائق، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، مسألة حياة أو موت بالنسبة للنساء والفتيات. وتمشيا مع خطة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ المؤلفة من 10 نقاط، فإن التدفق المستمر والكافي للمساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين، أينما كانوا، أمر أساسي. وينطبق ذلك بشكل خاص على النساء والأطفال.

ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية التي يعتمدون عليها، بما في ذلك المستشفيات والملاجئ والمدارس. وندعو إلى حماية العاملين في المجال الإنساني في غزة، الذين يخاطرون بحياتهم في خدمة الآخرين، في الوقت الذي نأسى فيه لفقدان أكثر من 100 من الزملاء في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وعشرات من العاملين في مجال الإغاثة الذين قتلوا في النزاع.

ويكرر صندوق السكان دعوة الأمين العام إلى احترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، بمن فيهم النساء والفتيات.

وفي اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، والذي يستهل فترة 16 يوما من الاحتفالات بحدث "اصبغوا العالم باللون البرتقالي" لمكافحة العنف الجنساني، يدين صندوق السكان بأشد العبارات الممكنة جميع أعمال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي، كلما وأينما وقعت.

من ذوي الحالات الحرجة والعاملين الصحيين وجميع الذين احتموا بهذه المرافق تصبح في خطر. فليس لديهم مكان آمن يلجأون إليه.

وحتى الآن، تمكن صندوق الأمم المتحدة للسكان من إيصال حمولة خمس شاحنات من مجموعات مستلزمات الصحة الإنجابية إلى غزة، تحتوي على مستحضرات صيدلانية ومعدات ولوازم رعاية التوليد في الحالات الطارئة ورعاية حديثي الولادة. ويشمل ذلك مواد التخدير للاستخدام أثناء العمليات القيصرية. ويوزع صندوق الأمم المتحدة للسكان مجموعات نظيفة من مستلزمات الولادة لتحسين الظروف الصحية للولادة، أينما حدثت، بالإضافة إلى مجموعات المستلزمات للنساء اللواتي وضعن مؤخرا. كما يوفر الصندوق تحويلات نقدية للنساء الحوامل والمرضعات ومريضات سرطان الثدي والناجيات من العنف الجنساني.

ويواصل الصندوق تقديم الخدمات المنقذة للحياة، ومع ذلك فإن المساعدات المقدمة في غزة حتى الآن ليست كافية لتلبية الاحتياجات الهائلة للنساء والفتيات. وتؤثر القيود التشغيلية وحقيقة أن موظفينا ومعظم شركائنا متضررون أنفسهم بشكل مباشر من النزاع تأثيرا شديدا على قدرتنا على تقديم الخدمات الأساسية. ويروي زملاؤنا تأثير تلك الصدمة النفسية اليومية على أسرهم. وقالت إحداهن عن إجلائها الرابع: "كنا نركض بلا هدف، غير متأكدين أين سنجد المأوى والملاجئ. وكانت أصوات القصف بالقنابل تملأ الهواء، والغبار يحيط بنا".

وفي إسرائيل، يعاني المدنيون من ألم عميق وهم حزينون على مقتل 1 200 شخص في الهجمات الوحشية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي ندينها مرة أخرى بينما ندعو مجددا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس. وننضم إلى الأمين العام في الترحيب بالإعلان عن الاتفاق الأخير بشأن إطلاق سراح بعض الرهائن، بمن فيهم النساء والأطفال.

ويرحب صندوق السكان بالقرار 2712 (2023) المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر، لافتا إلى أنه يدعو إلى فترات هدنة إنسانية

إن العنف يجب أن ينتهي. ومصير البشرية ليس في أيدي أولئك الذين يحملون السلاح. إنه يتوقف على عاتق النساء والشباب وحلفائهم الذين يقفون صفا واحدا ويصنعون السلام. وفي هذا الاختبار الملح للإنسانية، فإن النساء الفتيات في أمس الحاجة إلى أن يسود السلام. وأدعو مجلس الأمن إلى بذل كل ما في وسعه لتحقيق ذلك السلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة كانيم على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر المديرية التنفيذية بحوث والمديرية التنفيذية راسل والمديرية التنفيذية كانيم على إحاطتها الموثمة. إنها تسلط الضوء على المنعطف الحاسم التي وصلنا إليه في حرب إسرائيل على غزة المستمرة منذ 47 يوما، والتي أعقبت الهجمات التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والخيارات الخطيرة التي تنتظر إسرائيل في مواصلتها للحرب.

ولمجرد أن تشعروا بحجم المسألة، فإن الحرب تدور في منطقة صغيرة ولكنها مكتظة بالسكان. وأكبر مدنها، مدينة غزة، هي أكثر كثافة سكانية من نيويورك. وتلك المنطقة الصغيرة موطن لعائلات أمضت عقودا في محاولة بناء حياة طبيعية كمجتمع على الرغم من الحروب المتكررة والنزوح ووسط الحصار المستمر. وداخل القطاع البالغ طوله 25 ميلا، تعرض 12 000 موقع بالفعل لغارات جوية، وفقا للحكومة الإسرائيلية. ويشمل ذلك ضربات على مواقع محمية بموجب قوانين الحرب، مثل المدارس والمستشفيات ومخيمات اللاجئين.

ويُظهر التاريخ أن النساء والأطفال يتأثرون بشكل غير متناسب بالنزاع، وغزة ليست استثناء. فخلال الأيام الـ 47 الماضية، هناك أطفال أصبوا أيتاما وأمهات أصبجن بلا أطفال وأبيدت أسر تضم عدة أجيال بالكامل بفعل أكبر قصف جوي عشوائي شهدناه في تاريخ الحروب الحديث. ولذلك، لا يمكن أن يكون مفاجئا لأحد أن أكثر من ثلثي القتلى الفلسطينيين البالغ عددهم 14 000 تقريبا هم من النساء والأطفال. والكثير من القتلى معلمون وصحفيون وأطباء، أو

وفي إسرائيل أيضا، يشعر الآباء بالحزن إزاء الصدمة النفسية التي لا يمكن تخيلها للأطفال الذين أخذتهم حماس رهائن في قطاع غزة. كما أدى هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل إلى ورود تقارير مروعة إلى العالم عن قتل مدنيين أبرياء وارتكاب أعمال تعذيب وعنف جنسي ضد النساء. وقد أُدينَت تلك الأعمال عن حق ويجب التحقيق فيها، مع محاسبة الجناة.

وأطلقت الصدمة المزيد من الصدمات في استجابتها. ونشهد حزنا ورعبا على نطاق هائل، فضلا عن تطبيع خطاب الكراهية وتجريد الآخر من إنسانيته عبر وسائل التواصل الاجتماعي وفي العالم الحقيقي. وهناك أيضا ارتفاع مثير للقلق في مظاهر معاداة السامية وكراهية الإسلام على السواء والتي أُطلقت نتيجة لذلك في جميع أنحاء العالم. ومن ثم، فإن هذا النزاع ليس مجزأ ومحصورا في قطاع غزة، بل إنه يهدد بإطلاق العنان لقوى تزعزع استقرارنا جميعا. ولهذا السبب، يجب زيادة جهودنا لدرح مد الكراهية المتصاعد.

ولذلك، فإننا نرحب بالإعلان اليوم عن الإفراج المتفق عليه عن 50 رهينة من النساء والأطفال تحتجزهم حماس في غزة وعن النساء والأطفال الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل، فضلا عن السماح بدخول بعض المساعدات الإضافية غزة. ونشكر قطر ومصر والولايات المتحدة على جهود الوساطة الدؤوبة، وهي بارقة أمل جديدة بالترحيب في خضم ما وُصفت بأنها أحلك الأيام بالنسبة للشعب الفلسطيني. ونأمل في تمديد هدنة الأيام الأربعة المعلنة للسماح بدخول مواد الإغاثة الإنسانية المنقذة للحياة للفلسطينيين في غزة والعودة الآمنة للرهائن المتبقين هناك. إن الكثير من الأرواح في خطر في الأيام المقبلة، وهؤلاء ليسوا مجرد أرقام ولكن بشر لهم وجوه وأسماء.

ومستقبلهم أيضا. وستكون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في التفاوض والعمل من أجل حل الدولتين أمرا حاسما لضمان إيجاد سلام دائم ومستدام للإسرائيليين والفلسطينيين. ونشاهد صناعات السلام هؤلاء وهن يفقدن أرواحهن بالآلاف.

وفي نهاية المطاف، كما قال مسؤولو الأمم المتحدة، فإن وقف إطلاق النار هو وحده الذي سيمنع المزيد من العنف والمعاناة. ولكن في غضون ذلك، ندعو إلى التنفيذ الكامل والعاجل للقرار 2712 (2023)، المتخذ في الأسبوع الماضي، ونشير إلى طلب المجلس إلى الأمين العام أن يعرض على المجلس خيارات لرصد تنفيذ هذا القرار بشكل فعال على سبيل الاستعجال.

ونكرر التأكيد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام وعلى نطاق واسع إلى جميع أنحاء قطاع غزة ونشجع جميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية. ويجب ألا يرتبط ذلك بالمفاوضات بشأن الرهائن - فنحن نرفض تلك الفرضية رفضا قاطعا. ومن شأن ذلك، بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية الأخرى، أن يساعد في تخفيف المحنة الخطيرة للنساء والأطفال، الذين كانوا الأولوية لمداولات المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9479).

وإن كانت هناك أزمة ينبغي للمجلس أن يستخدم فيها كل أداة تحت تصرفه اليوم، فإنها هذه الأزمة. وأود أن أحث زملائي على الإبداع والتحرر من شلل نهج الوضع الراهن. إن إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى وقف العنف والعمل من أجل حل طويل الأجل لهذا النزاع هو الاستراتيجية العقلانية الوحيدة لضمان الأمن والاستقرار لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. ويستحق النساء والأطفال الفلسطينيون والإسرائيليون ذلك الأفق السياسي. وبينما نشاهد هذه الحرب تتكشف، نرى أن أي فرصة لمستقبل يعمه السلام تقلت من أيدينا. ولكن ليس علينا أن نسلك هذا المسار، وهناك خيارات واضحة تنتظر إسرائيل وحماس.

لقد شعرنا جميعا بالغضب واليأس والعجز ونحن نحدق في هاوية حزن غزة، ولكن يجب ألا نتصرف من دون الشجاعة والصمود اللذين

لقد تأخرت الهدنة كثيرا لإنقاذ حياة عدد لا يحصى من البشر مثل ديمنا الحاج، وهي موظفة في منظمة الصحة العالمية كانت تعمل في مركز إعادة بناء الأطراف في غزة. لقد قُتلت أمس مع طفلها البالغ من العمر ستة أشهر وزوجها وأفراد آخرين من أسرتها. وكان يُفترض أن تكون ديمنا وطفلها على قيد الحياة اليوم، مثل جميع النساء والأطفال الآخرين الذين أزهقت الحرب أرواحهم. ونقدم تعازينا مرة أخرى إلى الأمم المتحدة التي فقدت عددا غير مسبوق من موظفيها في الحرب يزيد على 100 زميل.

إن العدد الكبير جدا من النساء، ولا سيما الأطفال، الذين يُقتلون بسبب القصف الذي لا هوادة فيه، مؤشر قوي على انتهاك القانون الدولي الإنساني وعدم احترام مبادئ التمييز والتناسب وهما من مبادئه الأساسية. وقد جرت مناقشات عديدة بشأن ذلك في وسائل الإعلام، لكن الأرقام غنية عن البيان، وكذلك أهداف القصف العشوائي. ويجب أن يتوقف ذلك على الفور. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر للهجمات التي تعرض مجموعات كبيرة من المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، للخطر. فقوانين الحرب، ولا سيما المتعلقة بحماية المدنيين، ليست اختيارية أو تبادلية. وهي تنطبق على الجميع، بما في ذلك حركة حماس، ويجب التقيد بها.

وفي الضفة الغربية أيضا، فإن القيود المتزايدة التي تفرضها إسرائيل على حرية تنقل الفلسطينيين تحد من قدرة النساء على إعالة أسرهن وتمنع الحصول على الخدمات الحيوية، بما في ذلك الرعاية الطبية، وتعيق إمكانية تلقي الأطفال للتعليم. وأعداد الفلسطينيين الذين قتلوا هناك على أيدي المستوطنين المتطرفين، بمن فيهم 53 طفلا، منذ أحدث جولة من جولات النزاع في غزة، مؤشر آخر على أنه يجري تعميم الأيديولوجيات المتطرفة حاليا. ويشمل ذلك بعض بيانات الحكومة الإسرائيلية التي تدعو إلى الترحيل القسري للسكان الفلسطينيين، والتي يجب أن تتوقف. ويمكن أن تؤدي المعلومات المغلوطة إلى سوء تقدير فادح، وجميع قادة الحكومة مسؤولون عن ذلك.

واسمحوا لي أن أشدد على أن ما هو على المحك ليس حياة النساء والأطفال ورفاههم وكرامتهم في الوقت الحالي فحسب، بل

ومن الواضح للجميع أن الحالة الإنسانية في غزة كارثية. ويجب حماية أرواح المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتقدر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن هناك أكثر من 2 000 أسرة معيشية جديدة تعيلها نساء منذ بداية النزاع، وقد نزحت العديد من هذه الأسر ولجأت إلى المرافق المَحَمَّلة بفوق طاقتها التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وفي المستشفيات.

ولا تزال الضروريات العادية للبقاء على قيد الحياة، مثل الغذاء والماء والدواء، شحيحة ويؤثر ذلك بشكل غير متناسب على صحة الأطفال والنساء بوصفهن مقدمات رئيسيات للرعاية. ويقترن ذلك بعدم الحصول على لوازم النظافة والخصوصية الكافية وزيادة العنف الجنساني والتوترات المجتمعية، وكل ذلك بسبب الاكتظاظ في الملاجئ. ولهذه الظروف أيضا تأثير حاد على آلاف النساء الحوامل اللائي يعانين من مواطن ضعف شديدة ويتطلبن احتياجات ورعاية محددة. وهذه ليست سوى عدد قليل من الأسباب التي تجعل مالطة تواصل التأكيد على الحاجة إلى هدن إنسانية عاجلة وممتدة وممرات إنسانية لعدد كاف من الأيام، على النحو المبين في القرار 2712 (2023).

وحتى في خضم هذا الوضع الذي لا يطاق، فإن النساء في غزة هن من بين أول المسعفين. ويجب إيلاء أولوية عاجلة لدعم منظمات المجتمع المدني النسائية. ولا بد من حماية المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات، بمن فيهن الصحفيات. ويجب علينا أيضا أن نسعى إلى إدراج المسائل والمنظورات المتعلقة بنوع الجنس في نظر المجلس في هذا البند من جدول الأعمال.

لا يزال الأطفال يتحملون بشكل غير متناسب عبء التصعيد في هذا النزاع. وأعمال قتل الأطفال وتشويههم والهجمات على المدارس والمستشفيات وعمليات الاختطاف ومنع وصول المساعدات الإنسانية، جميعها انتهاكات جسيمة ضد الأطفال وانتهاكات للقانون الدولي. كما نشعر بحزن عميق إزاء وفاة الأطفال الخدج في مستشفى الشفاء. وبينما يشكل إجماع الأطفال الرضع الذين هم في حالة حرجة إلى

أظهرهما الأبرياء وعلمونا إياهما في الأسابيع الماضية - وينبغي أن نشعر جميعا بالغضب إذا خذلناهم مرة أخرى اليوم.

السيد غات (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المديرات التنفيذيات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان على إحاطاتهن المهمة اليوم.

دعت مالطة والإمارات العربية المتحدة إلى عقد هذا الجلسة لأننا نشعر بقلق بالغ إزاء التأثير غير المتناسب لهذا النزاع على النساء والأطفال. ومن المروع معرفة أن حوالي 68 في المائة من الضحايا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر هم من النساء والأطفال، ويُعتقد أن الكثيرين ما زالوا عالقين تحت الأنقاض.

ومنذ ذلك اليوم، لم تفوت مالطة أي فرصة لإدانة الهجمات الإرهابية الفظيعة التي شنتها حماس. فقد أسفرت عن تعذيب ومقتل المئات، بمن فيهم رجال ونساء وأطفال أبرياء، بطريقة وحشية. ونكرر الإعراب عن تضامننا مع الضحايا وأسرهم.

وتشجب مالطة اختطاف الرهائن وتعذيبهم وقتلهم، ومن بينهم رضع وأطفال صغار ورجال ونساء. ويجب على حماس أن تطلق سراح جميع الرهائن بأمان ومن دون قيد أو شرط. ونرحب باتفاق الهدنة للإفراج عن عدد من الرهائن ووقف القتال لمدة أربعة أيام. ونشيد بجهود الوساطة التي يبذلها جميع الأطراف المعنية - الولايات المتحدة وقطر ومصر - وبهذه الخطوة المهمة جدا.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن المدنيين والهياكل المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، ربما استُخدمت كدروع بشرية. وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات العشوائية بإطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين يجب ألا تمر مرور الكرام. ويعاني الرجال والنساء والأطفال الإسرائيليون أيضا من النزوح الداخلي، فضلا عن الصدمات النفسية والعاطفية.

بالمثل، بينما نعتزف بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها في إطار معايير القانون الدولي، فإننا ندعو إسرائيل إلى وقف الهجمات على المدنيين الفلسطينيين.

أن أعتتم هذه اللحظة لأتمنى للمديرة التنفيذية راسل الشفاء التام من إصاباتها.

بداية، أود أن أقول إن من الأهمية بمكان أيضا أن يستمع المجلس إلى مقدمي إحاطات من الأكاديميين ومن المجتمع المدني الذين يمكنهم التحدث عن محنة النساء والفتيات اللاتي يعشن في ظل النزاع. وفيما يتعلق بتلك النقطة، أشعر بخيبة أمل إزاء عدم تلبية طلبنا بأن تقدم السيدة روث هالبرين كداري إحاطة إلى المجلس. فقد خدمت السيدة هالبرين كداري في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لمدة 12 عاما وكرست حياتها لقضية إنهاء العنف ضد المرأة. وكان ينبغي أن تتمكن من تقديم إحاطة إلى المجلس اليوم.

تلقينا الليلة الماضية أخبارا سارة: إبرام اتفاق ساعد الرئيس بايدن والولايات المتحدة في التوسط فيه بالشراكة مع مصر وقطر. وأبرم هذا الاتفاق لتأمين إطلاق سراح ما لا يقل عن 50 رهينة، بمن فيهم أمريكيون، احتجزتهم حماس خلال هجومها الإرهابي الوحشي على إسرائيل. وخلال الأسابيع المقبلة، سنعمل على لم شمل جميع الرهائن بلا استثناء مع أسرهم. ونقدر أيضا الالتزام الذي قطعه رئيس الوزراء نتنياهو وحكومته بدعم هدنة مطولة لضمان إمكانية تنفيذ الاتفاق بالكامل ولضمان تقديم مساعدات إنسانية إضافية للمساعدة في تخفيف معاناة الأسر الفلسطينية البريئة في غزة وإتاحة الوقت للمدنيين الفلسطينيين للانتقال إلى أماكن أكثر أمانا. ويجب الآن تنفيذ جميع جوانب الاتفاق تنفيذا كاملا ويجب أن نشجع جميع أعضاء المجلس على دعم تلك الأهداف.

وبينما يشكل ذلك مدعاة حقيقية للأمل، فإنه لا يعوض عن الخسائر المدمرة التي ألحقها الصراع بالنساء والأطفال وبجميع المدنيين الأبرياء في إسرائيل وغزة والضفة الغربية - الأرواح التي أزهقت بشكل مأساوي والإصابات المُعدّة والندوب النفسية التي لن تتلاشى أبدا بالنسبة للكثيرين، بمن فيهم من أخذوا رهائن. إن هذا هو الواقع المظلم للصراع الذي بدأت به حماس. لقد انقضى أقل من شهرين منذ أن نفذت حماس هجومها الإرهابي الوحشي ضد إسرائيل. ولكن يبدو أن العديد

المستشفيات في شبه جزيرة سيناء تطورا جيدا في ظل الظروف الحالية، يجب ألا نتجاهل حقيقة أن حياتهم ورفاههم لا تزال في خطر جسيم ووشيك. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا الصادق لجميع البلدان التي ساعدت أو يسرت تلك الجهود.

ومن الواضح أن اتخاذ القرار 2712 (2023) في الأسبوع الماضي استوجب عددا من الأحكام التي تهدف إلى توفير فترة راحة للأسر والأطفال الذين يعانون من هذا النزاع.

وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات على المدارس تهدد حق الأطفال في التعليم، الأمر الذي ستكون له عواقب سلبية طويلة الأجل. وتستتكر مألظة الهجوم الذي وقع في عطلة نهاية الأسبوع الماضي على مدارس الأونروا والذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 24 شخصا.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتهدد التوغلات العسكرية وعنف المستوطنين وعمليات الهدم والترحيل القسري للفلسطينيين بفتح جبهة ثالثة - وهو احتمال حقيقي. كما أن الحوادث التي تقع عند نقاط التفتيش العديدة في القدس آخذة في الازدياد. ومن ثم، فإننا ندعو إلى ضبط النفس.

ولا بد من وضع حد لهذه الحالة التي لا تطاق. وعندما يحدث ذلك، علينا أن نكون مستعدين جيدا لمنع العودة إلى الوضع الراهن في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن يشمل هذا التغيير في المسار السياسي نحو المصالحة والسلام أيضا النساء بوصفهن أصحاب مصلحة شرعيين وبناءة فعالين للسلام.

وفي هذا الصدد، تؤكد مألظة التزامها بتحقيق السلام الدائم والمستدام في الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المديرة التنفيذية بحوث والمديرة التنفيذية راسل والمديرة التنفيذية كانيم على إحاطاتهن. ونحن نقدر كل ما يفعله لتخفيف معاناة جميع النساء والأطفال في جميع أنحاء العالم. وأود

خدمات الاستجابة للعنف الجنساني في غزة. ولم يكن ذلك بسبب عدم المحاولة. وتبذل الأونروا كل ما في وسعها لمواصلة تقديم تلك الخدمات، حتى في مواجهة الخطر الجسيم. لكن هؤلاء النساء والفتيات بحاجة إلى مزيد من الدعم والحماية. وتلتزم الولايات المتحدة ببذل كل ما في وسعها لمساعدة النساء والفتيات في جميع مناطق النزاع، تمشيا مع القرار 1325 (2000).

ولا يخطئ أحد: إن حماس ليست مهتمة بحماية أي مدنيين، بما في ذلك أي مدنيين فلسطينيين. لا، إنهم يعرضونهم عمدا وبقسوة للخطر، حيث أنهم لا يملكون الشجاعة الكافية ويختبئون وراء نسائهم والمدنيين الأبرياء. غير أن ذلك لا يقلل من مسؤولية إسرائيل عن حماية المدنيين، بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني فيما تمارس حقها في حماية شعبها من أعمال الإرهاب. وبذل جهود للتخفيف من الأذى الذي يلحق بالمدنيين والتصدي له ضرورة أخلاقية واستراتيجية على حد سواء، ونشعر بحزن عميق على الخسارة المأساوية في الأرواح في مدرسة الفاخورة التابعة للأمم المتحدة في غزة. إن أي ضرر يلحق بالمدنيين الذين يحتمون في المواقع المحمية أمر غير مقبول.

وحتى في هذه اللحظة المحفوفة بالمخاطر، يجب أن نعمل من أجل السلام المستدام ونحو مستقبل تعيش فيه دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام. ويمكن للنساء والفتيات، بل ويجب عليهن، أن يساعدن في رسم ذلك المستقبل الأفضل. وبدعمهن وقيادتهن، أعتقد أنه يمكننا أخيرا ضمان السلام والحرية والازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

أخيرا، في هذا اليوم قبل أن يحتفل الأمريكيون بعيد الشكر، متذكّرين كل الأشياء التي نشعر بالامتنان لها، يجب ألا ننسى أولئك الذين يعانون وأولئك الذين هم في حالة حداد وأولئك الذين يذهب أطفالهم إلى الفراش جائعين. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا للتخفيف من معاناتهم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نؤيد تأييدا تاما عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بشأن الحالة في قطاع غزة، مع

من أعضاء المجلس قد نسوا أهوال ذلك اليوم أو يحاولون محوها. فلا يزال الكثيرون غير قادرين على إدانة أعمال حماس الإرهابية بشكل لا لبس فيه. ولذلك، أشعر بأنني ملزمة بأن أتكلم عن تلك الأهوال، لثلاث نساء. إنه أمر شائن وإهانة لضحايا هجوم حماس الوحشي: الأطفال الذين أُعدموا أمام والديهم والعائلات التي أُحرقت أحياء والشباب الذين قُتلوا بإطلاق النار عليهم بفرح. كما شاهدنا لقطات مروعة تشير إلى اغتصاب عناصر حماس للمدنيين الأبرياء واعتدائهم عليهم جنسيا. أين الإدانة العالمية وأين الغضب؟

إن هذه اللحظة اختبار لقدرتنا على التعاطف مع معاناة الجميع. ويجب أن نواصل الاحتفاظ بمكان في قلوبنا لضحايا هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر وأولئك الذين تستهدف صواريخ حماس منازلهم في إسرائيل والرهائن في غزة الذين انتزعوا من أسرهم. ولكن لنكن واضحين: يجب علينا أيضا أن نتعاطف مع المدنيين الفلسطينيين الأبرياء الذين قتلوا وأصيبوا خلال الصراع والمدنيين الأبرياء، ومعظمهم من الأطفال، المحاصرين تحت الأنقاض والناس في غزة الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية والمياه والغذاء والمأوى وغيرها من الضروريات والفتيات الصغيرات اللاتي لم يعدن قادرات على الذهاب إلى المدرسة وكبار السن الذين مرضوا بسبب نقص التغذية الكافية والأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على التحرك.

ويجب أن نزيد مساعدتنا الإنسانية إلى غزة. ويعلم المجلس أن الولايات المتحدة تواصل العمل مع الأمم المتحدة والشركاء في المنطقة للقيام بذلك تحديدا. ويسرنا أن نرى أولى شحنات الوقود الذي تمس الحاجة إليه بعد تعهد إسرائيل بالسماح بدخوله. وسيساعد ذلك في استمرار عمل شبكات الاتصالات الحيوية وسيساعد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على إيصال المعونة الإنسانية. ولكن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من المساعدات، بما في ذلك الوقود. وكما سمعنا اليوم، فإن النساء الفلسطينيات يفتقرن أيضا إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والرعاية الصحية للأمهات. ولم يتمكن الشركاء في المجال الإنساني في كثير من الحالات من تقديم

والمستشفيات التي أودت بحياة الأبرياء. وتستهدف الضربات أيضا مواقع مدنية أخرى - من مساجد وكنائس ومخيمات للاجئين ومرافق الأمم المتحدة التي تلجأ إليها نساء غزة وأطفالها هربا من القصف - في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وقد سمعنا ادعاءات بوجود مراكز قيادة ومخابئ تابعة لحماس في هذه المرافق، ولكننا لم نر بعد أي دليل مقنع على ذلك. ونود أن نشدد بصفة خاصة على أن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال غير مقبول، وهو ما يمثل أولوية مطلقة نظرا إلى الظروف المروعة في غزة. ونتيجة لذلك، توفي من الأطفال خلال الشهر المنقضي في غزة ما يفوق عدد الذين ماتوا في جميع النزاعات الأخرى مجتمعة على مدى السنوات القليلة الماضية. ويُقتل العشرات، إن لم يكن المئات، من الأطفال أو يُشوّهون في غزة كل يوم. كما قُتل ثلاثة أطفال جراء القصف الإسرائيلي في جنوب لبنان. إن حق الأطفال الفلسطينيين في الحياة مهدد، ومهمتنا المشتركة هي إنقاذ تلك الأرواح. وكان الأمين العام قد قال بوجه متجهم قبل ثلاثة أسابيع تقريبا إن غزة باتت مقبرة للأطفال، ومع ذلك لا يزال الأطفال يموتون. وطلبنا إلى الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إبقاء الحالة في غزة تحت الفحص الدقيق وإبلاغ المجلس بالتدابير التي يجري اتخاذها.

ويساورنا القلق أيضا بشأن انتهاكات القدس الغربية والدول الغربية لحقوق من يعبرون عن رفضهم لتصرفات إسرائيل، كانتهاكات حرية التعبير والتجمع السلمي واضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي ظل تلك الظروف، نعتقد أنه ينبغي للمجلس، كقاعدة عامة، أن يدعو ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني، بمن فيهم النساء، إلى جلسات بغيّة الحصول على معلومات مباشرة عن الحالة في الأرض المحتلة.

وكل ما تمكن المجلس من تحقيقه في ظل هذه الخلفية غير المقبولة على الإطلاق هو أن يتخذ، في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، القرار 2712 (2023) الذي قدمته مالطة والمتعلق بالحالة الإنسانية في القطاع، والذي يركز على أثر النزاع على الأطفال تحديدا (انظر S/PV.9479). ومما يؤسف له أنه قد تم تخفيف نص القرار ولم يتضمن مطالبة بوقف لإطلاق النار؛ كما لم ينص على إجراءات عملية لضمان

التركيز على حماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. ونشكر المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما سامي بحوث، والمديرية التنفيذية لليونسيف، السيدة كاثرين راسل، والمديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، السيدة ناتاليا كانيم، على إحاطتهن بشأن الحالة في تلك المنطقة الفلسطينية.

منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر، تكشفنا حالة مأساوية على نحو متزايد في منطقة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ولا يمكن تبرير القتل والعنف اللذين تعرض لهما المدنيون الإسرائيليون. وتستحق جميع الأعمال الإرهابية ضد المدنيين، بما في ذلك أخذ الرهائن، الإدانة القاطعة. بيد أن الإجراءات الانتقامية التي اتخذتها إسرائيل لاحقا ضد قطاع غزة، بما في ذلك العملية البرية، قد أسفرت عن إراقة دماء على نطاق لم يسبق له مثيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، حيث تتكشف كارثة إنسانية حقيقية. واستمعنا اليوم إلى إحصاءات جديدة توضح نطاقها بجلاء. إن عدد القتلى من الفلسطينيين خلال أقل من شهرين - حوالي 14 000، نصفهم من الأطفال - مذهل. كما أن العدد غير المسبوق من النازحين داخليا منذ عام 1948-1,6 مليون شخص - مروع أيضا. وباختصار، فإن أسوأ التنبؤات بكارثة ذات أبعاد مهولة تتحول إلى حقيقة، ويواجهها الفلسطينيون أمام أعيننا.

وفي الوقت نفسه، تحرم إسرائيل المجتمع الدولي، بما في ذلك روسيا، من فرصة تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة إلى غزة. ولا يزال قطاع غزة محروما من إمدادات ثابتة وكافية من المياه والغذاء والأدوية والوقود والتي لا تسمح لإسرائيل بوصولها إلا على دفعات صغيرة وبشكل انتقائي بعد شهر واحد فقط من بدء الحصار. وهذه الحالة غير مقبولة على الإطلاق، بما في ذلك على صعيد حماية حقوق المرأة وكفالة تنفيذ العديد من قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وإسرائيل ملزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة للائتمان لتلك الوثائق، خاصة وأنها أدرجت القرار 1325 (2000) في تشريعاتها الوطنية وأعلنت التزامها بالموضوع.

ومما يثير القلق البالغ ما يرتكبه الجيش الإسرائيلي أثناء عملياته من قتل جماعي وتشويه للأطفال، فضلا عن الهجمات على المدارس

لإيواء المدنيين. وحتى مرافق الأمم المتحدة التي تعرف القدس الغربية إحدائياتها والتي تترف عليها الأعلام الزرقاء باتت أهدافاً. وتصف الأمم المتحدة هذه الأعمال، بحق، بأنها انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وتجاهل تام للإنسانية. وتصف القيادة الإسرائيلية بخبث الإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين بأنها أضرار جانبية لا مفر منها، مبدية استعدادها للتفكير في فترات توقف متفرقة في الأعمال العدائية من منظور مصالحها العسكرية الخاصة فحسب.

وقد علمنا أمس باتفاق تم التوصل إليه بين إسرائيل وحماس بشأن هدنة لمدة أربعة أيام وتبادل بعض الرهائن الذين تحتجزهم حماس مقابل نساء وأطفال فلسطينيين محتجزين في السجون الإسرائيلية. ولا بدّ من التوضيح أن تلك الاتفاقات الهامة التي سيحدد تنفيذها مصير آلاف الأشخاص لم تكن ثمرة للقرار 2712 (2023)، بل تحققت بفضل جهود الوساطة الفعالة التي بذلتها قطر ومصر في اتصالاتهما مع قيادة حماس. ونأمل أن تتفد جميع الأطراف الاتفاق تنفيذاً صارماً وأن يسهم ذلك في إقامة المزيد من الاتصالات لما يصب في صالح معالجة المسائل الإنسانية الحادة. ونأمل أيضاً في أن يشكل ذلك خطوة هامة نحو تخفيف حدة الحالة بشكل عام. ومن جانبنا، نعتزم الإسهام في ذلك بشكل كامل، بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الإقليميين.

نعلم جميعاً أن التصدي لأعمال العنف الإسرائيلي - الفلسطيني المنذلة حالياً، مهما كانت خطورتها، ينبغي ألا ينسحب البحث عن حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ومنتطلع إلى إجراء مناقشة تركز على هذه المسألة في جلسة المجلس المقررة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة بـحوث والسيدة راسل والسيدة كانيم على إحاطاتهن وأود أن أؤكد لهن من جديد أن فرنسا تدعم بشكل كامل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان في جهودها لمساعدة شعب غزة.

ترحب فرنسا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الساعات القليلة الماضية والذي ينبغي أن يسمح بالإفراج عن عشرات الرهائن وبإقرار هدنة. كما ترحب بدور قطر والولايات المتحدة ومصر ويمكن أن

الوصول إلى المحتاجين على نطاق واسع ومن دون عوائق وتقديم المساعدة للضحايا. ولذلك، امتنعت روسيا عن التصويت، راضخة لمطالب الفلسطينيين والبلدان العربية نفسها بعدم منع المجلس من أن يعتمد، أخيراً، وثيقة من نوع ما على الأقل بشأن النزاع لأول مرة منذ عام 2016. وفي الوقت نفسه، تجاهل القرار الغارات الإسرائيلية العنيفة على الضفة الغربية والغارات الجوية التعسفية على سورية والتوترات المتزايدة على طول الخط الأزرق مع لبنان، مما يؤدي إلى خطر انتشار الأزمة بدرجة أكبر في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

وقلص الواجب الأخلاقي والإنساني المطلق لإنهاء الأعمال العدائية ليصبح دعوة مبهمة وغير موجهة إلى تطبيق نوع من الهدن التي لا تدعمها التزامات إسرائيل ذات الصلة بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا تدعمها آليات للرصد أو التنفيذ. وفي الوقت نفسه، لا شك في أنه لا يمكن لأي هدنة إنسانية أن تغير الحالة الراهنة غير المقبولة. ومن الضروري التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في منطقة النزاع. وهذا وحده ما سيمكن من تجنب وقوع إصابات جديدة ومن كفالة تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة للمحتاجين، ولا سيما الأطفال. ومن المؤسف أن القيادة الإسرائيلية استفادت كل الاستفادة من الشرخ الذي أحدثته الولايات المتحدة في مجلس الأمن ولم تتردد في اعتبار القرار المتخذ بلا معنى، معلنة عزمها على تجاهله ومواصلة تطهير قطاع غزة.

ويبقى السؤال إلى متى سيتغاضى المجلس عن هذا الموقف تجاه قراره، والذي يتعارض مع المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نسمح بأن يبقى القرار 2712 (2023) حبراً على ورق. والآن بعد اتخاذ القرار، يتعين على الأمين العام أن يقدم إلى المجلس المقترحات التي طلبها منه القرار، ولا سيما في ما يتعلق بألية الرصد الخاصة به. وفور اتخاذ القرار 2712 (2023)، هاجمت القوات الجوية الإسرائيلية مدرستي الفاخورة وتل الزعتر اللتين تديرهما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فضلاً عن مجمعي مستشفى الشفاء والمستشفى الأهلي. وفي سياق يشهد وقوع أكثر من 200 عملية قصف يوميًا، وفقاً للمفوض العام للأونروا، السيد لازاريني، لم يتبق في غزة أماكن آمنة

الدولي الإنساني. وتدين فرنسا كل عمليات القصف التي تستهدف المدنيين والهيكل الأساسية المدنية. ونؤكد من جديد أنه يجب عدم استهداف مباني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي يحتمي بها المدنيون. ومرة أخرى، تشيد فرنسا بالالتزام الذي تبديه الأمم المتحدة وموظفو الأونروا والمنظمات غير الحكومية وجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الميدان.

وتدين أيضا احتلال حماس للهياكل الأساسية المدنية والذي يتعارض مع القانون الدولي الإنساني.

يجب ألا يدفعنا الطابع البالغ الخطورة للحالة في غزة إلى نسيان حجم العنف المرتكب ضد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. وتطالب فرنسا السلطات الإسرائيلية بوضع حد فوري لذلك العنف.

إننا ملتزمون تماما بالحيلولة دون امتداد النزاع إلى بقية المنطقة. ويجب كفالة سلامة حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

وتدين إطلاق الحوثيين لنيرانهم باتجاه إسرائيل واختطافهم لسفينة تجارية في 19 تشرين الثاني/نوفمبر.

ولا بد من استعادة أفق سياسي حقيقي لتمكين الفلسطينيين والإسرائيليين من العيش في سلام وأمن. ويكتسي استئناف عملية السلام أهمية حيوية، وإلا فإن المأساة الحالية ستتبعها مأس أخرى لا محالة. ويجب أن تقضي تلك العملية إلى حل قائم على وجود دولتين، مع كفالة ضمانات أساسية لأمن إسرائيل وإقامة دولة للشعب الفلسطيني. وذلك هو الحل الوحيد القابل للتطبيق.

ومن هذا المنطلق، ستواصل فرنسا الدعوة إلى هدنة إنسانية فورية تقضي إلى وقف لإطلاق النار، وهو ما يجب علينا جميعا أن نعمل من أجل تحقيقه. ويجب أن يتكلم المجلس الآن بصوت واحد بشأن هذه المسألة.

يؤدي ذلك إلى إطلاق دورة إيجابية. ويجب أن يتبع ذلك الإفراج عن رهائن آخرين. وتدعو فرنسا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، ومن بين هؤلاء الرهائن نساء وأطفال. وتدين فرنسا الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس وجماعات إرهابية أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن أعمال العنف الجنسي واختطاف الأطفال التي ارتكبت في ذلك اليوم. ويجب على مجلس الأمن أن يفعل الشيء نفسه بعبارة لا لبس فيها. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ومن واجبها القيام بذلك، وفقا للقانون الدولي.

إن الحالة الإنسانية في غزة كارثية. فعدد الجرحى أو القتلى المدنيين الفلسطينيين يتزايد يوما بعد يوم. والنساء والأطفال معرضون للخطر بشكل خاص وهم يمثلون ثلثي الضحايا. وتدعو فرنسا إلى التنفيذ الفوري للقرار 2712 (2023) الذي اتخذته المجلس الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9479)، وستدرس بعناية شديدة المقترحات التي ستقدمها الأمم المتحدة لكفالة رصد تنفيذه. وفي غضون ذلك، يجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة من دون عوائق وعلى نحو مستدام وأن يتم ذلك على وجه السرعة. ويجب فتح جميع المعابر. ولا بد أن يتناسب عدد القوافل المسموح بدخولها مع مستوى الاحتياجات الهائل. وتضطلع فرنسا بدورها كاملا في الجهود الإنسانية المبذولة: فقد وزعت بالفعل أكثر من 100 طن من الشحنات الإنسانية وزادت من دعمها ليصل إلى 100 مليون يورو منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وستواصل جهودها في الأيام المقبلة من خلال تقديم المزيد من المساعدات الغذائية والطبية. وقد مكّنا المؤتمر الإنساني الدولي، الذي عُقد في باريس في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، تحت رعاية الرئيس ماكرون، من جمع أكثر من بليون يورو من التبرعات. وعلينا أن نبذل المزيد من الجهد.

وفيما يتعلق بالأطفال المرضى أو الجرحى الذين يحتاجون إلى تلقي رعاية عاجلة، تعمل فرنسا على تعبئة جميع الموارد المتاحة لها حتى يتسنى علاجهم في فرنسا، إذا كان ذلك مجديا وضروريا.

يجب حماية الهياكل الأساسية المدنية والمستشفيات، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني ومجال الرعاية الصحية، وفقا للقانون

الأمهات كل ساعة وسبع نساء كل ساعتين. ومن غير المقبول أن نشهد ذلك العدد المرتفع. ونظرا لضعف الأطفال واحتياجاتهم الخاصة، فإن حمايتهم تكتسي أهمية قصوى.

وبينما تعترف سويسرا بحق إسرائيل في كفالة دفاعها وأمنها، فإنها ما تقف إلا على دعم الطرفين إلى حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، لا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحماية.

ولا يزال بلدي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الكارثية وما تخلفه من أثر على جميع المدنيين. وتشهد الحالة الصحية في غزة تدهورا سريعا، لا سيما بالنسبة للنازحين البالغ عددهم 1,7 مليون شخص، والذين يشكل الأطفال الكثير منهم.

وقد خصصت سويسرا 100 مليون دولار من المساعدات الطارئة للمنطقة.

ونذكر بأن الحماية مكفولة لجميع المدنيين والجرحى والمرضى والعاملين في المجالين الإنساني والطبي والهياكل الأساسية المدنية - بما في ذلك مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يُتاح لجميع المدنيين إمكانية الحصول على الخدمات اللازمة لبقائهم على قيد الحياة، من قبيل مياه الشرب والغذاء والكهرباء. ويستحق تأثير النزاع على النساء والفتيات اهتمامنا الكامل، كما سمعنا من فورنا من المديرتين التنفيذيتين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويكتسي إتاحة الحصول على الرعاية الطبية أهمية أساسية، لا سيما للنساء الحوامل.

ويجب أن نتجنب بأي ثمن أن يزداد التصعيد حدة أو أن يتسع نطاق النزاع في المنطقة. ونرى علامات مثيرة للقلق على حدوث ذلك في كل من الضفة الغربية ولبنان. وفيما يتعلق بالضفة الغربية، تشير سويسرا إلى أنه في سياق العمليات التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية، يجب عليها أن تقي على وجه الخصوص لدى استخدامها للقوة بمعيار التناسب وأن تحترم حقوق جميع الأفراد في الحياة والأمن الشخصي. ونذكر أيضا بأن إسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المكرسة بصفة خاصة لحالة النساء والأطفال في سياق النزاع في الشرق الأوسط.

نأتي إلى هنا اليوم يراودنا بصيص من الأمل. وترحب سويسرا بالاتفاق الذي سيمكّن من إطلاق سراح 50 رهينة والالتزام بهدنة إنسانية لمدة أربعة أيام. ونشكر جميع الدول التي أسهمت في إبرام الاتفاق، لا سيما مصر وقطر والولايات المتحدة، ونتمنى لم شمل الرهائن المحررين مع أسرهم على وجه السرعة والشفاء العاجل للرهائن من جروحهم الجسدية والنفسية.

وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار 2712 (2023) الذي اتخذته المجلس قبل أسبوع والذي يشدد على المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين لا تزال حركة حماس وغيرها من الجماعات تحتجزهم في ظروف مروعة في غزة، فضلا عن التقيد بفترات الهدن للتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبلا عوائق إلى المدنيين عبر جميع المعابر الممكنة.

وأود هنا أن أشكر المديرات التنفيذيات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، سيما سامي بحوث وكاترين راسل وناتاليا كانيم، على شهادتهن المؤثرة التي لا يمكن أن ننساها في أي وقت قريب. ونعرب عن شكرنا أيضا لرئيسة اليونيسف على الزيارة التي قامت بها إلى غزة في الأسبوع الماضي. وأود أن أعرب أيضا عن الشكر لجميع الجهات، لا سيما منظمة الصحة العالمية، التي عملت على إنقاذ 31 طفلا حديثي الولادة من مستشفى الشفاء في عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

لا تزال سويسرا تشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين في إسرائيل وجميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة منذ الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حركة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي ندينها بشدة. وقد سمعنا أن ثلثي الضحايا من النساء والأطفال. وكما أخبرتنا المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تُقتل اثنتان من

خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وأدى ذلك إلى ولادة أطفال من دون إتاحة القدر الكافي من الرعاية لهم وإلى وفيات أطفال مبتسرين. وفي هذا السياق، تود اليابان أن تؤكد من جديد أهمية كفالة الحماية للعاملين في المجالين الطبي والإنساني الذين يضطعون حصراً بمهام طبية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2286 (2016).

يواجه الأطفال في غزة أيضاً ظروفاً صعبة للغاية. وكما قال الأمين العام مؤخراً، أصبحت غزة مقبرة للأطفال. وتفيد التقارير بأن أكثر من 4 500 طفل قتلوا وجرح ما لا يقل عن 6 800 حتى الآن، حيث يجري قتل أو جرح أكثر من 400 طفل كل يوم. ويُعتقد أن العديد من الأطفال محاصرون تحت أنقاض المباني المنهارة.

ومن المحزن للغاية أن نعلم أن النساء والأطفال يشكلون ما يقرب من 70 في المائة من عدد القتلى في غزة. لا يوجد مكان آخر مروّع على وجه الأرض مثل غزة الآن. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تتذكر الآثار الخطيرة للنزاع المسلح التي سيتعين على أولئك النساء والأطفال وأسره تحملها لسنوات عديدة قادمة. ويجب إعطاء الأولوية لحماية النساء والأطفال، ويجب تزويدهم بالمساعدة الإنسانية الأساسية مثل الغذاء والماء والدواء باستمرار. وفي هذا الصدد، يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني والقرار 2712 (2023) المتخذ حديثاً. وترحب اليابان بذلك القرار وتدعو جميع الأطراف إلى التصرف بإخلاص على أساسه.

إن كثيراً من النساء والأطفال هم من بين الضحايا والرهائن الذين يتعرضون لأعمال الإرهاب التي ترتكبها حماس في إسرائيل. وتطالب اليابان بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين. ونعرب مرة أخرى عن إدانتنا القاطعة للهجمات الإرهابية المروعة التي ترتكبها حماس وغيرها من المقاتلين الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف إلى التصرف وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بالاتفاق الذي أعلن عنه مؤخراً لإطلاق سراح الرهائن ووقف القتال لمدة أربعة

الإنساني بأن تكفل، لأقصى حد ممكن، تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب عليها أن تحترم حقوق الإنسان وتحميها. ولا بد من إجراء تحقيقات مستقلة في جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في إسرائيل وجميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة حتى يتسنى تقديم الجناة إلى العدالة.

ويجب أن يلتفت المجلس حول إرساء الأساس لحل الدولتين، فهو الحل الوحيد الذي يمكن أن يكفل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. واستمعنا أيضاً إلى النداء الموجه من أجل سماع أصوات النساء الفلسطينيات والإسرائيليات والاستفادة من إسهاماتهن، على النحو الذي دعا إليه قرار مجلس الأمن 1325 (2000). ويجب علينا جميعاً أن نسهم - من دون مزيد من التأخير - في إعادة بناء الأساس المتين لدولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد ياماناكا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المديرات التنفيذيات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان على إحاطاتهن.

تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في غزة، التي تزداد سوءاً على نطاق غير مسبوق. ولا توجد كلمات تصف هذا الرعب. فقد نزح معظم سكان غزة الآن وهم يبحثون يائسين عن الغذاء والماء والدواء والمأوى.

واليوم، سمعنا للتو عن الظروف القاسية واللإنسانية التي تواجهها النساء والأطفال في غزة، المجرعون على العيش في هذه الأوضاع الهشة. فالأطفال المبتسرون يموتون جراء إغلاق الأنظمة الحيوية، والنساء تلدن في ظروف لا يمكن تصورها. وكما قالت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للتو، تواجه النساء والأطفال آثاراً غير متناسبة للحرب.

وقد وردت تقارير تفيد بمقتل أكثر من 3 000 امرأة في قطاع غزة. ويواجه ما يُقدر بـ 575 000 امرأة ومرافقة في سن الإنجاب أوجه نقص حادة في إمكانية حصولهن على الخدمات الصحية، بما في ذلك

توفر هذه الهدنة فرصة هامة لضمان وصول كميات أكبر بكثير من الغذاء والوقود وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة إلى غزة على أساس مستدام. ويساورنا القلق خاصة على المدنيين في شمال غزة، حيث لا توجد إمدادات للمياه أو الغذاء منذ أسبوعين على الأقل، وباتت المستشفيات والمراكز الصحية غير قادرة على العمل. هؤلاء الناس بحاجة ماسة إلى المساعدة، وهم بحاجة إليها الآن.

وتواصل المملكة المتحدة الدعوة إلى زيادة إمكانية الوصول البري عبر معبر رفح وفتح معبر كرم أبو سالم بالكامل والدعوة إلى ذلك من أجل إدخال السلع الحيوية إلى غزة بسرعات أكبر بكثير. وما زلنا نضغط على إسرائيل لكي تسمح بدخول ما لا يقل عن 200 000 لتر من الوقود يومياً.

وبينما تأسف المملكة المتحدة لأن القرار 2712 (2023) لم يستطع أن يدين بوضوح هجمات حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فإننا نؤيد بقوة هدف ذلك القرار: إدخال المعونة وإخراج الرهائن والمدنيين. ولتحقيق ذلك الهدف، ندعو إلى التنفيذ العاجل للقرار.

وأخيراً، نشاطر الزملاء شواغلهم بشأن الأعمال التصعيدية التي تعطل السلام والأمن الإقليميين. تعمل المملكة المتحدة بشكل مكثف مع الشركاء لمنع المزيد من التصعيد. وندين الاستيلاء غير القانوني على السفينة التجارية "غالاكسي ليدر Galaxy Leader" من قبل الحوثيين في 19 تشرين الثاني/نوفمبر وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن السفينة وطاقمها. ونواصل العمل من أجل التوصل إلى حل الدولتين الذي يوفر العدالة والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المديرين التنفيذيين بحوث وراسل وكانيم على المعلومات المقدمة.

ونرحب، شأننا شأن كثيرين غيرنا، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه لضمان إطلاق سراح بعض الرهائن الذين احتجزتهم حماس. وأخيراً سيتم لم شمل النساء والأطفال المحتجزين بشكل غير قانوني لأكثر من سبعة أسابيع مع أحبائهم. ونشيد بجهود الأطراف المعنية، ولا سيما الولايات المتحدة وقطر ومصر - ونشجعها على الاستمرار

أيام كخطوة هامة نحو إطلاق سراح المزيد من الرهائن وتحسين الحالة الإنسانية، وتثني على الجهود التي تبذلها البلدان المعنية. ونتوقع أن يتم تنفيذ الاتفاق تنفيذاً ثابتاً وفي الوقت المناسب.

وأخيراً، أود أن أشدد على أنه لا يمكن لأي عمل عسكري أن يحل هذا النزاع. ولا بد من استئناف المفاوضات الدبلوماسية التي تقضي إلى حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة في المستقبل جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر مفهوم المرأة والسلام والأمن أنه يمكننا أن نقرب أكثر من استدامة السلام من خلال مشاركة المرأة بنشاط كقائدة في حل النزاعات وإعادة الإعمار وبناء السلام، مع حماية النساء والفتيات ومساعدتهن. ويجب ضمان منظور المرأة والسلام والأمن عند العمل على تحسين الحالة الإنسانية في قطاع غزة وتهدئة الحالة في أقرب وقت ممكن، وكذلك في مرحلة الإنعاش وإعادة الإعمار اللاحقة. وستعمل اليابان بلا كلل لتحقيق تلك الغاية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المديرات التنفيذيات بحوث وراسل وكانيم على إحاطتهم المقدمة لنا اليوم.

إن الأزمة الإنسانية التي تتكشف فصولها في غزة أزمة حادة. ومن العصي على الفهم الخسارة التي يتكبدها المدنيون الأبرياء. فكثيرون جداً - بمن فيهم النساء والأطفال - تزهق أرواحهم. ويجب أن تكون أولويتنا الجماعية تخفيف تلك المعاناة. ومن الأهمية بمكان أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني وأن تتخذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين الأبرياء، بما في ذلك في المستشفيات والمدارس.

ونرحب بالإعلان عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه اليوم للإفراج المنسق عن الرهائن ووقف القتال. تلك خطوة حاسمة نحو تحقيق الإنصاف لأسر الرهائن ومعالجة الأزمة الإنسانية في غزة. ونحث جميع الأطراف على ضمان تنفيذ الاتفاق بالكامل. وترحب المملكة المتحدة بالتعاون الدولي الهائل، بما في ذلك جهود قطر ومصر والولايات المتحدة وإسرائيل، التي أدت إلى التوصل إلى اتفاق.

أثر على حياة المدنيين في غزة. إن عدد القتلى من المدنيين يبعث على القلق بكل ما في الكلمة من معنى، وتعرض القواعد المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات للتحدي باستمرار. إن عمليات القصف، والعدد الهائل من النازحين، وانهدام شبكات المياه والكهرباء، والافتقار إلى الوقود، ومحدودية الوصول إلى الغذاء والإمدادات الطبية - كما سمعنا من مقدمي الإحاطات - تؤثر تأثيراً شديداً على الرعاية الصحية للأهالي والمولود والأطفال في حالة إنسانية متردية بالفعل.

لقد قلنا مرات عديدة: للحروب قوانين، ويجب احترامها. وتتمتع المستشفيات والمدارس - أينما كانت - بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، وينبغي ألا يختلف ذلك في غزة. وفي التصدي للإرهاب، يجب أن تتقيد إسرائيل تقيداً تاماً بالقانون الدولي الإنساني، تماشياً مع مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. ودعونا لا ننسى أن أي استراتيجية عسكرية تتجاهل التكلفة البشرية يمكن أن تكون لها في نهاية المطاف آثار سلبية، تخاطر في الأجل الطويل بالصب في مصلحة المتطرفين وتقويض الجهود الطويلة الأجل لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة الأوسع نطاقاً.

وكما نعلم جميعاً، فإن الحرب بين إسرائيل وحماس قد امتدت إلى الساحة العالمية. فقد زاد الاستقطاب السياسي والاجتماعي الحاد بعيداً عن منطقة النزاع. وفي مثل هذه الأوقات العصبية، لن يبذل الناس الكثير من الجهد ليفهموا الأمر؛ سيندفعون نحو التحيز، وغالباً ما يطلقون العنان للأسوأ. إننا نرى بقلق تصاعداً مقلقا لأعمال معاداة السامية، واللغة المجردة من الإنسانية، وأعمال الكراهية المتعددة، والمشاعر المعادية للمسلمين أو المعادية للعرب أو الفلسطينيين. لقد أصبحت قواسم مشتركة لتوحيد مجموعات متعددة مختلفة ومتنافسة من المتعصبين، والتي يمكن أن تتحول بسرعة إلى عنف لا معنى له. وكلما طال أمد الحرب، زاد خطر رؤية ذلك يتوسع ويتفاقم.

قد تبدو اليوم آفاق السلام وإيجاد حل دائم بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن نقاوم تلك الفكرة والشعور، وينبغي أن نفكر ونعمل من أجل اليوم الذي سيأتي بعد النزاع الحالي. إن حق إسرائيل في

- ونكرر دعوتنا إلى إطلاق سراح جميع المدنيين الأبرياء. إن الهدنة لمدة أربعة أيام والإفراج الجزئي عنهم يسيران في نفس اتجاه القرار 2712 (2023)، الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخراً، والذي ينبغي تنفيذه بالكامل (انظر S/PV.9479). وينبغي الاستفادة كلياً من هذا الزخم للمساهمة في ضمان إيصال المعونة الإنسانية الشديدة الأهمية والحيوية لجميع المدنيين في غزة. تسود الإنسانية دائماً في ضمان أن تسير الأمور نحو الأفضل.

ونقرّ بالظروف البالغة الصعوبة التي لا تزال تواجهها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون أثناء العمل في الميدان. ونشيد بجهودهم غير العادية لمساعدة المحتاجين. ستجلب هذه الهدنة المدد الذي تشتد الحاجة إليه لتسهيل عملهم، وضمان سلامتهم، وضمان وصول المساعدات الإنسانية فوراً ودون قيود لجميع المدنيين المحتاجين من أجل إنقاذ الأرواح ومنع المزيد من المعاناة. إن إنقاذ الأرواح هو الولاية الأساسية للأمم المتحدة؛ وهي واجب على أولئك الذين يخدمونها. وهذا يزيد من صعوبة فهم الخسائر غير المسبوقة وغير المبررة التي تكبدتها أسرة الأمم المتحدة، حيث قتل أكثر من 100 من موظفيها أثناء أداء واجبهم.

وفي مواجهة المذبحة البغيضة التي ارتكبتها حماس ضد المواطنين الإسرائيليين، وهي مذبحة تستحضر بعضاً من أهلك الذكريات، نتفهم الجهود المبذولة لاجتثاث حماس دفاعاً عن النفس والتأكد من عدم تكرار مثل هذه الهجمات أبداً. في المشهد الإعلامي، سرعان ما تطغى أحدث نشرات الأخبار السيئة على النشرات السابقة، لكن لا يمكن نسيان جرائم حماس المروعة أو وضعها في ميزان التناسب ويجب ألا تمر دون عقاب. وفي الوقت نفسه، نعترف بأن القتال في مثل هذه المنطقة المكتظة بالسكان يمثل تحدياً كبيراً لأن قدرات حماس العسكرية وبنيتها التحتية الحربية مغروسة بعمق داخل غزة؛ ويختبئ مقاتلوها عمداً بين المدنيين، ويعرضونهم عمداً لمخاطر عالية ومتزايدة.

إن الحروب، حتى تلك التي يتم التخطيط لها بعناية، هي دائماً حدث مأساوي، حيث يمكن أن تقع أخطاء كثيرة وهذا يقع فعلاً. وقد هالنا ما يحدثه الرد الإسرائيلي المفرط وغير المتناسب على حماس من

وإتفاق إطلاق سراح الرهائن الذي تمت الموافقة عليه أمس. وبنوه بجهود الوساطة ونعرب عن أملنا في أن يتم التقييد بالاتفاق وأن يتبعه على الفور عمليات جديدة لإطلاق سراح الرهائن.

وتعرب البرازيل عن حزنها للخسائر الفادحة في الأرواح التي وقعت في النزاع على كلا الجانبين وعلى أكثر من 100 من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين لقوا حتفهم منذ تصاعد النزاع.

إن الحالة في قطاع غزة، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال، ليست أقل من كارثة. أما من بين الأشخاص الأكثر عرضة للخطر فهم الأطفال حديثي الولادة والرضع والنساء الحوامل، وكثير منهن يأتين المخاض كل يوم في ظروف مروعة، بدون رعاية طبية كافية. وتتفاقم هذه الأزمة بالنسبة لأولئك الذين يعانون من مضاعفات أثناء الولادة. وقد أدى ذلك إلى ورود تقارير مؤلمة عن خضوع النساء لعمليات قيصرية بدون التخدير اللازم. وتكشف تلك الحالة عن انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان.

ومما يؤسف له أن الأطفال عالقون في دوامة العنف هذه. إنهم يواجهون تهديدات مستمرة لسلامتهم ورفاههم. إن هذا النزاع يسلبهم طفولتهم ومستقبلهم وحياتهم. وسيكون للأثر النفسي والجسدي لهذه الأزمة تداعيات طويلة الأمد على أجيال كاملة من الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين.

ونشجب الهجمات الأخيرة على مدرستين تديرهما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في أقل من 24 ساعة، مما أسفر عن خسائر مأساوية في الأرواح وإصابة كثيرين، معظمهم من النساء والأطفال. واضطر مئات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين إلى البحث عن مأوى في مرافق الأمم المتحدة في جميع أنحاء غزة. وتؤكد البرازيل من جديد حرمة تلك المباني كجزء من ضرورة حماية المؤسسات التعليمية في مناطق النزاع. ونحث جميع الأطراف على الوقف الفوري للأعمال العدائية وجميع أشكال العنف. ويجب على جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

الوجود وأمنها من ناحية، والمسار القابل للتطبيق للفلسطينيين لكي تكون لهم دولتهم وحريتهم من ناحية أخرى، لا يستبعد أحدهما الآخر. بل على العكس من ذلك، فهما يشكلان الأسس المتزامنة لبناء مستقبل ينعم فيه الجميع بالأمن والكرامة والرخاء. وكما قال رئيس الوزراء راما أمس،

”لا يمكن ترك الفلسطينيين في غزة أمام الخيار المستحيل، إما حماس أو إسرائيل. علينا جميعا واجب القيام بالمزيد والأفضل والعمل من أجل غزة خالية من حماس، ولكن أيضا بدون وجود قوات إسرائيلية، غزة قادرة على إعادة تنظيم حياتها ومستقبلها في سلام وحرية“.

السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تشكر البرازيل الرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة، وتشكر الإمارات العربية المتحدة ومالطة على طلبهما الذي يأتي في التوقيت المناسب. كما تشكر المديرات التنفيذيات للأمم المتحدة بحوث وراسل وكانيم على ما قدمنه من تحديثات مفصلة عن الواقع المرير الذي يواجهه مئات الآلاف من المدنيين في غزة، ولا سيما النساء والأطفال. ونسلط الضوء على أنه من المروع أن يقتل أكثر من 5 000 طفل في غزة نتيجة للهجمات الإسرائيلية.

إننا نجتمع هنا في ظل أزمة إنسانية ذات أبعاد صاعقة. فنذ الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر والتصعيد العسكري الذي أعقبها، ظلت غزة في بؤرة مأساة إنسانية مروعة. إن الخسائر مؤلمة: لقد أزهقت أكثر من 14 000 روح، وسقط عدد لا يحصى من الجرحى أو فقدوا، ودمرت البنية التحتية الحيوية. أما الإمدادات الأساسية مثل الغذاء والمياه والمواد الطبية فنادرة. وقد أدى انهيار شبكات الكهرباء والاتصالات إلى إغراق المنطقة في الظلام والعزلة. وأدى نزوح 1.5 مليون شخص إلى الاكتظاظ وزيادة خطر انتشار الأمراض. وهذه الظروف ليست مزرية فحسب؛ إنها كارثية.

ومما يثير قلقا بالغا أيضا حالة أكثر من 200 شخص تحتجزهم حماس كرهائن، بمن فيهم النساء والأطفال. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري والأمن عن جميع الرهائن، ونرحب بالهدنة لمدة أربعة أيام

الأمم المتحدة للسكان - على رؤاهن الشاملة للحالة على أرض الواقع، ولا سيما التحديات التي تواجهها النساء والأطفال في غزة.

ما برح الوضع الإنساني للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة مزريا منذ فترة طويلة، ولا يؤدي التصعيد الحالي للأعمال العدائية إلا إلى تفاقمه. وفي الواقع، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، عانت النساء والفتيات والأطفال في غزة من الهجمات والتشريد والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية. وقد حذرت الوكالات الإنسانية مرارا وتكرارا من أن أزمة إنسانية غير مسبوقة تتكشف في غزة وسط الحصار الإسرائيلي الكامل. فقد ألحقت الغارات الجوية والقصف أضرارا بالعديد من المرافق، بما في ذلك المستشفيات، مما حد من إمكانية الحصول على الرعاية، لا سيما للنساء الحوامل والأطفال.

ويجتمع المجلس اليوم فور اعتماد القرار الأول (القرار 2712 (2023)) بشأن الحالة في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9479). ويحدونا أمل صادق في أن تكون هذه الجلسة فرصة لنا للتفكير والاتفاق على أفضل السبل والحلول العملية للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة. فمن مسؤوليتنا أن نبذل أقصى قدر من الجهود والطاقة والوقت من أجل تنفيذ استجابة منسقة لإنقاذ أرواح الأطفال والنساء وغيرهم من المدنيين في هذه الحالة الأليمة.

وتعرب موزامبيق عن خالص تقديرها، في ذلك الصدد، لآخر الأنباء عن الاتفاق المعلن بين حكومة إسرائيل وحماس لإطلاق سراح الرهائن، مع إيلاء الأولوية للأطفال والنساء. وتجدر الإشارة إلى القرار الأخير 2712 (2023)، الذي اتخذه مجلس الأمن في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. فقد دعا ذلك القرار إلى فترات هدنة وممرات إنسانية عاجلة وممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة لتمكين الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية المحايدة الأخرى من الوصول من دون عوائق بغية تيسير توفير السلع والخدمات المنقذة للحياة الضرورية لرفاه المدنيين الأبرياء وبقائهم على قيد الحياة، ولا سيما الأطفال. ويحدونا الأمل في أن تمهد هذه الإشارة

وتدعو البرازيل إلى إيصال المعونة الإنسانية إلى أهل غزة بسرعة وبدون عوائق. ويجب أن يتم ذلك من خلال جميع نقاط العبور المتاحة والأمنة. ونناشد جميع الأطراف الفاعلة في الميدان أن تعمل على ضمان أن تظل شرابيين الحياة تلك مفتوحة وعاملة.

وبينما نواجه هذه الأزمة، من الأهمية بنفس القدر منع تصعيدها وامتدادها إلى المناطق المجاورة، مثل الضفة الغربية وعلى طول الحدود اللبنانية - الإسرائيلية. فخطر حدوث امتداد إقليمي حقيقي، ويجب أن نتجنب زيادة التدهور.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في تجاهل التطلعات المشروعة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في العيش في سلام وأمن، وهو ما لا يمكن تحقيقه بدون إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. وتتمثل مسؤوليتنا الجماعية في تهيئة الظروف لإجراء الحوار وتعزيز المسارات السياسية المؤدية إلى التوصل لحل دائم، وفقا للقانون الدولي وقرارات المجلس ذاته وامتنالا لها. وترحب البرازيل باعتماد القرار 2712 (2023) كخطوة أولى إيجابية، يجب تنفيذها بالكامل وعلى وجه السرعة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وتؤيد البرازيل وغالبية الدول الأعضاء تنفيذ هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تقضي إلى وقف الأعمال القتالية.

وأخيرا، نؤكد مجددا دعمنا الثابت للحل القائم على وجود دولتين. فإشياء دولة فلسطينية لديها مقومات الحياة تتعايش في سلام إلى جانب إسرائيل داخل حدود آمنة ومقبولة من الطرفين ومعتترف بها دوليا أمر أساسي لتحقيق أمن وازدهار الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة الصين على عقد هذه الجلسة المهمة. والشكر موصول للإمارات العربية المتحدة ومالطة على إدراج هذه المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وتعرب عن تقديرنا لمقدمات الإحاطات - السيدة سيما بجوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة كاترين راسل، المديرية التنفيذية لليونيسيف؛ والسيدة ناتاليا كانيم، المديرية التنفيذية لصندوق

للهجومات العشوائية، أصبحت آلاف النساء ربات أسرهن وواجهن محدودية الحصول على المساعدة الإنسانية ونقص المياه والغذاء والدواء ومستلزمات النظافة الشخصية، فضلا عن السكن الآمن لهن ولأطفالهن. إن الحالة التي يواجهها السكان المدنيون في غزة حالة يائسة، لا سيما بالنسبة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال - وكثير منهم في حالات ضعف شديد حيث يضطرون إلى الانتقال من دون مرافقة والديهم أو أولياء أمورهم البالغين. وتعني الزيادة في عدد النازحين أن المزيد من النساء والمراهقين والأطفال يتعرضون للعنف الجنسي والجنساني والاكتئاب ومخاطر الانتحار.

كما تهدد الحرب حياة وسلامة النساء الحوامل والمرضعات. وإنه لأمر مروع أن نسمع أن النساء يخضعن كل يوم لإجراءات التوليد، وحتى العمليات القيصرية، من دون مضادات حيوية أو تخدير وأن الأطفال الخدج معرضون لخطر الموت بسبب نقص إمدادات الكهرباء. ونعيد التأكيد على أنه يجب على جميع الأطراف أن تمتثل لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. وتهدد الهجمات على المدارس والمستشفيات سلامة النساء والقصر ويجب أن تتوقف. ويجب ألا يستخدم المدنيون مطلقا - وأكرر، مطلقا - كدروع بشرية، ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ومن دون شروط، ولا سيما النساء والأطفال. وبالمثل، نكرر التأكيد على أن المعونة الإنسانية، بما في ذلك الأدوية والوقود والمياه والأغذية والإمدادات الطبية، يجب أن تصل إلى من يحتاجون إليها بالكمية اللازمة وفي الوقت المناسب. ولذلك الغرض، يلزم التوصل إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة وأن تحترم. فمن المستحيل القيام بذلك ما دامت الأعمال العدائية مستمرة.

ويجب تنفيذ القرار الذي اتخذته المجلس بشأن هذه المسألة (القرار 2712 (2023)) في 15 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.9479) فوراً بطريقة يمكن أن تخفف من الظروف القاسية التي يواجهها السكان المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال. وبهذا المعنى، فإن الاتفاق الذي أعلنه الليلة الماضية والذي سيسمح بإطلاق سراح 50 رهينة ووقف الأعمال العدائية لمدة أربعة أيام خطوة أولى تبعث على الأمل.

الإيجابية الطريق لوقف تصعيد النزاع، ما يؤدي إلى وقف لإطلاق النار للأغراض الإنسانية يسمح بدخول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والماء والوقود والإمدادات الصحية للنساء والفتيات والأطفال في قطاع غزة. وينبغي أن يصدر قرار بالإجماع في هذه القاعة، وينبغي ألا يكون إجراء مشروطاً. ونرى كذلك أنه ينبغي لنا، بالإضافة إلى إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى غزة، أن ننظر في زيادة مستويات هذا الدعم والمساعدة بسبب حجم الأزمة الإنسانية الموجودة حالياً على الأرض.

ومع التسليم بالإشارات المشجعة، يظل الموقف الفوري والدائم والمستدام للأعمال العدائية والعودة إلى الحوار البناء أفضل خيار فوري لعلاج الحالة المأساوية في غزة. ولذلك، فإننا نعيد التأكيد على الحاجة الملحة إلى أن تبدي الأطراف القيادة والحكمة والشجاعة اللازمة للدخول في حوار والعمل من أجل التوصل إلى حل دائم، يسمح للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء بالعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن وحسن جوار، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لأعضاء المجلس أيضاً أن يمارسوا أدوارهم المؤثرة من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل والمثالي.

وفي الختام، نناشد مرة أخرى جميع أعضاء المجلس ألا يدخروا أي جهد للعمل من أجل تحقيق السلام والأمن وتقرير المصير والكرامة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): نشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر على الإحاطات التي تلقيناها هذا الصباح، والتي تتيح لنا معرفة المزيد عما يحدث في غزة، خاصة بسبب التركيز المحدد على حالة النساء والأطفال.

إن المرأة تتحمل العبء غير المتناسب للنزاعات. وانفجار العنف الذي أطلقته هجمات حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر ليس استثناءً. فالأعمال التي ارتكبت يوم السبت في جنوب إسرائيل تثبت استخدام جميع أنواع العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، الذي يشكل حوادث فظيعة بشكل خاص. ومن ثم، في غزة ونتيجة

الأعمال القتالية لمدة أربعة أيام مقابل إطلاق سراح 50 رهينة إسرائيلية - معظمهم من الأطفال - والإفراج بالمقابل عن بعض السجناء الفلسطينيين، ومعظمهم من النساء. ونرحب أيضا بالاتفاق على شاحنات يومية إضافية للمعونة ونشيد بجهود الوساطة التي بذلت لتحقيق تلك النتيجة. ونحث الأطراف على الالتزام بتنفيذ تلك الترتيبات ونعتقد أن إطلاق سراح المزيد من الرهائن يهيئ فرصة لبناء الثقة من خلال اتخاذ تدابير أخرى.

ونتوقع أن تعزز التدابير المتبادلة الإضافية احترام الطرفين للقانون الدولي الإنساني والحفاظ على المستشفيات والمدارس في النزاع، فضلا عن إفراح المجال لوصول المساعدات الإنسانية والإمدادات إلى المدنيين لمنع تدهور الأوضاع، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى كارثة صحية كبرى. وعلاوة على ذلك، من المهم أن يساعد أي جهد يبذل لبناء الثقة بين الطرفين

في الحفاظ على حرمة منشآت الأونروا وبنيتها التحتية المدنية في غزة، بما في ذلك المدارس ومرافق التخزين والملاجئ.

ما فتئت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني العاملة في غزة تفعل ذلك في ظل ظروف بالغة الخطورة والصعوبة، ونحن ننوه بجهودها. ونعرب عن تقديرنا الخاص للجهود المبذولة لإجلاء 31 طفلا من الخدج من مستشفى الشفاء إلى رفح لتلقي الرعاية المناسبة لحديثي الولادة في أعقاب الانهيار التام للخدمات الطبية يوم السبت الماضي، فضلا عن إجلاء الأطفال والنساء والمصابين بجروح خطيرة إلى البلدان المجاورة لتلقي العلاج الطبي. ونأسف لعدم نجاة جميع الرضع قبل فرصة الإخلاء.

ونلاحظ أن مقتل العديد من غير المقاتلين من كلا الجانبين يعزى إلى استمرار الغارات الجوية وإطلاق الصواريخ. ولذلك، فإننا نحث على وقفها بعد المواعيد النهائية المتفق عليها، ونؤكد أن استمرار احتجاز المدنيين الأبرياء كرهائن يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. وفي ذلك السياق، نعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على المجلس أن يظل ثابتا في التزامه بضمان حماية المدنيين في امتثال صارم للقانون الدولي الإنساني.

وأخيرا، نعرب عن تقديرنا للعمل الملتمزم التزاما عميقا والمحفوظ بالمخاطر الذي تضطلع به أفرقة الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها. وبالمثل، نشيد بالجهود التي تبذلها عدة بلدان، بما فيها قطر والولايات المتحدة ومصر، للتوصل إلى اتفاقات فعالة تخفف من حدة الحالة في غزة.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): تمكن مجلس الأمن، قبل أسبوع (انظر S/PV.9479) وبعد عدة محاولات، من اتخاذ القرار 2712 (2023) الذي دعا، في جملة أمور، إلى هدنة إنسانية عاجلة وممتدة في غزة للمساعدة في معالجة الأزمة المتصاعدة في الشرق الأوسط. وتذكرنا الإحاطات التي قدمتها اليوم المديرات التنفيذيات سيما بحوث وكاثرين راسل وناتاليا كانيم بالواقع المروع في غزة، حيث تواجه ما يقدر بنحو 575 000 امرأة ومراهقة في سن الإنجاب فجوات خطيرة في الحصول على الخدمات الصحية. كما تجاوز عدد القتلى في غزة 11 000 قتيل، ثلثاهم من النساء والأطفال. وشُرد 1.7 مليون شخص، وأصيب أكثر من 29 000 شخص بجراح. وافترض أن العديد منهم لاقوا حتفهم أو حوصروا تحت الأنقاض في غزة نتيجة للحرب المستمرة.

ويساور غانا قلق مماثل إزاء توجيه الضربات ضد مخيمات اللاجئين ومرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فتلك المرافق توفر ملاذا لما يقدر بنحو 1.5 مليون مشرد داخليا، بمن فيهم نساء وقتيات في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ولئن كنا نعيد تأكيد إدانتنا للهجمات المروعة التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي أدت إلى مقتل 1 200 من المواطنين الإسرائيليين والأجانب واختطاف أكثر من 200 رهينة، فإننا نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من الضحايا المدنيين الناجم عن الرد العسكري، الذي أثار في أعقابها شواغل مقلقة.

وفي ذلك الصدد، نحث على إعادة تقويم النهج بقوة ونرحب بالقرار الذي توصلت إليه الحكومة الإسرائيلية مع حماس بوقف

لقد خلف الهجوم الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر نحو 1 200 قتيل و 4 629 جريحا واحتجاز أكثر من 230 رهينة في غزة، بمن فيهم نساء وأطفال. وحتى الآن، قتل أكثر من 11 078 شخصا خلال العمليات العسكرية في غزة، بمن فيهم 3 027 امرأة و 4 506 أطفال و 102 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن الشهادات المروعة في الإحاطات الثلاث التي استمعنا إليها هذا الصباح تناشد إنسانيتنا ذاتها، ولا سيما حالة النساء اللائي يلدن في ظروف غير لائقة، وخاصة اللائي يضطرن إلى الخضوع لعمليات قيصرية بدون تخدير، وحالة الأطفال الخدج الذين يعتمدون على الحاضنات ولكن بدون توفر الكهرباء. ويجب أن تثير تلك الحالات الرهيبة قلقا أكبر من أي وقت مضى بين جميع أعضاء المجلس - ولا يمكننا أن نشعر بالرضا عن الوضع الراهن. وبالنسبة للأطفال، يجب أن نكون أكثر انخراطا بوصفنا مجلس الأمن وأن نتوصل إلى وقف الأعمال القتالية. ومن واجبنا حماية الأطفال، إنها جزء من ولايتنا ورسالتنا على حد سواء.

ومرة أخرى، تدعو غابون جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب علينا أيضا أن نظهر التزاما أكبر بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ولن نتوقف أبدا عن تكرار أن حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يجب أن يكون سياسيا ودبلوماسيا، وأن يتم من خلال الحوار والمفاوضات التي تجري بحسن نية مع ضمان احترام الشواغل المشروعة لكل طرف.

وتكرر غابون إدانتها القوية لجميع أعمال العنف العشوائية والقاتلة، وتشعر بصدمة عميقة إزاء تعدد الضربات ضد المدارس والمستشفيات وسيارات الإسعاف، فضلا عن مخيمات اللاجئين. والهجوم الأخير على المستشفى الإندونيسي في غزة، الذي أسفر عن مقتل 12 شخصا، أمر غير مقبول. إن حالة الحصار التي ما فتئت غزة تحت وطأتها لا يمكن أن تستمر. فالمنطق الكامن وراء العقاب

إننا نتعاطف مع عائلات وزملاء كافة العاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا حياتهم، بمن فيهم 104 من موظفي الأونروا. ونأسف أيضا للوفيات العديدة التي حلت بالأحوة الإعلامية، حيث قتل نحو 48 صحفيا - 43 منهم فلسطينيون وأربعة إسرائيليون ولبناني واحد. ونواصل تقديم تعازينا لأسر جميع الذين فقدوا أرواحهم.

وفي الختام، أكرر نداءنا بأن نسترد جميعا في سلوكنا ومشاركتنا بالحالة العصبية في الميدان لصالح السلام. ونذكر بموقفنا الثابت بأن أمن إسرائيل وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في وطنه تكمن في التزام عميق بحل تفاوضي قائم على وجود دولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967 وتكون القدس عاصمة مشتركة. ويحدونا أمل وطمح في أن نتمكن، بوصفنا مجلس الأمن، من التوصل إلى مزيد من توافق الآراء لتخفيف حدة النزاع وجلب الأطراف إلى طاولة السلام. ويجب أن نساعد على التحرر من عبء التاريخ وتبني الوعد بمستقبل مشترك يسوده السلام والأمن والازدهار.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وأشكر الإمارات العربية المتحدة ومالطة على مبادرتهما بعقد هذه الإحاطة المهمة، التي تتيح لمجلس الأمن أن يظل محتشداً في مواجهة النطاق غير المسبوق للعنف المميت في الحرب بين إسرائيل وحماس. كما أشكر المديرية التنفيذية سيما بحوث، من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. والمديرية التنفيذية كاثرين راسل، من اليونيسيف؛ والمديرية التنفيذية ناتاليا كانيم، من صندوق الأمم المتحدة للسكان، على المعلومات التي أطلعن مجلس الأمن عليها وعلى شهادتهن المؤثرة.

كان اتخاذ القرار 2712 (2023) في 15 تشرين الثاني/نوفمبر مصدرا للأمل من منظور إنقاذ الأرواح البشرية، ولا سيما أرواح الأطفال والنساء والمدنيين. وقد كان أملا حقيقيا في إعادة الارتباط بالقانون الدولي الإنساني وسط أنقاض غزة وفي ظل النزوح الجماعي المحفوف بالمخاطر لأهلها. وذلك الأمل يتضاءل يوما بعد يوم في ظل القتال الدائر، الذي يزيد من الخسائر البشرية والمادية الرهيبة في غزة والضفة الغربية المحتلة.

وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، زار وفد من وزراء خارجية الدول العربية والإسلامية بيجين وأجرى عمليات لتبادل الآراء والتسيق بصورة متعمقة مع الصين بشأن تشجيع تخفيف حدة النزاع الحالي، وحماية المدنيين، وإيجاد حل عادل لقضية فلسطين. واتفق القادة الصينيون ووزراء الخارجية الزائرون على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورية ومسؤولة للحيلولة دون اتساع نطاق الأزمة وامتدادها إلى مناطق أخرى، واستئناف محادثات السلام، وتحقيق السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

وتسلط الإحاطات الثلاث التي استمعنا إليها للتو مزيدا من الضوء على خطورة الحالة في غزة والحاجة الملحة إلى إنقاذ الأرواح. فمنذ إعلان إسرائيل عن أمر الإخلاء، أجبر 80 في المائة من سكان غزة على الفرار من ديارهم. وشهدت المنظومة الطبية في غزة، المحاصرة، انهيارا تاما. ومن بين 24 مستشفى في الشمال، أغلق 22 مستشفى أبوابه بالفعل. ووصفت منظمة الصحة العالمية مستشفى الشفاء بأنها منطقة موت. فمن المدارس التي تديرها الأمم المتحدة إلى المستشفى الإندونيسي في غزة، ومن مخيم جباليا للاجئين في الشمال إلى مخيم خان يونس في الجنوب، استهدفت المرافق المدنية بشكل متكرر، ولا يوجد مكان يهرع إليه الأطفال في غزة. وفي الأيام الـ 46 الماضية، قتل أكثر من 5 000 طفل.

وينبغي ألا يسمح باستمرار ذلك ولا يجب السماح به. يجب أن نضاعف الجهود لتعزيز وقف فوري للأعمال القتالية وتحقيق وقف لإطلاق النار. والقرار 2712 (2023) هو الخطوة الأولى لتشجيع وقف لإطلاق النار وتخفيف حدة الحالة. إنه يكتسي أهمية كبيرة ويجب تنفيذه فوراً وبشكل كامل من أجل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وتجنب وقوع كارثة إنسانية أكبر. ويجب على إسرائيل أن توقف جميع العمليات العسكرية ضد المستشفيات والمدارس وغيرها من المرافق المدنية وأن تحتوي عنف المستوطنين المتصاعد في الضفة الغربية.

ونرحب بالوساطة النشطة التي تقوم بها قطر ومصر، من بين دول أخرى، لتسهيل إطلاق سراح جزء من الرهائن المحتجزين. ونؤيد

الجماعي للسكان المدنيين غير مقبول ويتعارض مع القانون الدولي الإنساني. ونكرر دعوتنا إلى إتاحة إمكانية الوصول الآمن والمستدام بدون عوائق من أجل إيصال وتوزيع السلع والخدمات الأساسية لملايين الأشخاص المحتاجين.

وتلاحظ غابون مع الاهتمام التطورات في المحادثات المتعلقة بإطلاق سراح الرهائن وتتابعها بعناية. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بمشاركة والتزام الوسطاء، ولا سيما قطر ومصر والولايات المتحدة. ومع ذلك، غني عن القول أنه يجب علينا أن نذهب إلى أبعد من فترات التوقف المتفق عليها بغية توسيع فسحة الأمل، لا سيما بالنسبة للأطفال. ونؤكد من جديد أنه يجب إطلاق سراح جميع الرهائن بدون شروط أو ابتزاز.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام غابون بحل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وعلى أساس حدود معترف بها دولياً. إن الحوار والتفاوض هما القناتان الأساسيتان لتحقيق ذلك، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للصين.

أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في شكر المديرية التنفيذية بحوث والمديرية التنفيذية راسل والمديرية التنفيذية كانبم على إحاطاتهم.

ما فتئت الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية مصدر قلق للعالم بأسره. وما فتئت الصين تبذل جهوداً دؤوبة لاستعادة السلام. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت مجموعة بريكس - البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا - أول مؤتمر قمة لها منذ توسعها. وخلال مؤتمر القمة، أوضح الرئيس شي جين بينغ موقف الصين واقتراحها بشأن إنهاء الأعمال العدائية والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، فضلاً عن تحقيق السلام والأمن الدائمين، داعياً بذلك إلى العدالة والسلام ومشيراً إلى سبل تخفيف الوضع الحالي نحو تسوية جوهرية. ووجهه القادة في مؤتمر القمة دعوة مشتركة إلى المجتمع الدولي لدعم حل عادل لقضية فلسطين وتيسير تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

في إعداد القرار 2712 (2023)، الذي اتخذته المجلس قبل أيام قليلة (انظر S/PV.9479). وأود أيضا أن أشكر مقدمات الإحاطات، ومن خلالهن، الأمم المتحدة بأسرها على تعبئتها في مواجهة هذه الأزمة الخطيرة، وأن أعرب عن امتناننا لجميع الأبطال في الميدان الذين يخاطرون دائما، حتى بحياتهم، لتزويد مجتمعاتهم بالمعونة الإنسانية والإغاثة. ويشمل ذلك الأطباء والعاملين في المجال الإنساني والطبي وفرق الإنقاذ. وأخيرا، أشكر الصحفيين الذين عرضوا حياتهم للخطر من خلال تغطيتهم لأحداث هذه المأساة الإنسانية الهائلة والكارثة الإنسانية.

ترحب دولة فلسطين باتفاق الهدنة الذي تم التوصل إليه أمس، وتعرب عن تقديرها لكل من ساهم في التوصل إلى هذا الاتفاق، وخاصة الأشقاء من قطر ومصر. كل 10 دقائق بدون عمليات قصف تنفذ طفلا فلسطينيا. بفضل هذه الهدنة، لن يقتل مئات الأطفال الفلسطينيين. نحن مدينون لهم ولجميع المدنيين في قطاع غزة بأن نضع حدا نهائيا لهذا الهجوم الإجرامي على الشعب الفلسطيني.

على كل الذين ساهموا في وقف هذا الجنون أن يعملوا الآن بلا كلل لكفالة طريق إلى الأمام يحول دون استئناف العدوان. هذا هو السبيل لحماية المدنيين، ومنع التدايعات الإقليمية، ومساعدة الملايين الذين يعانون من هذه الكارثة الإنسانية التي فشلنا في تجنبها، وإطلاق سراح المحتجزين. من شأن استئناف العدوان أن يقوض كل تلك الأهداف.

أريد أن يفكر الجميع هنا في الأب الذي حمل طفله الجريح ولم يجد مستشفى لإنقاذه حتى مات بين ذراعيه. وبما أنه لم يستطع التوقف لدفنه، فقد حمل الأب حبه الكبير، الذي تحول الآن إلى حزن لا يحتمل، لأميال، إذ لم يتوقف عن المشي - في غياب أي ملجأ يأويه. أريد أن يتذكر الجميع فتاة تواسي شقيقها الصغير بكلمات ينبغي ألا يضطر أي طفل إلى النطق بها، بعد أن ودع كلاهما شقيقهما المتوفى في المستشفى. أريد أن يتذكر الجميع الطفل الصغير الذي كان يرتجف في المستشفى، الذي ما فتئ يكشف جروحه لطفل آخر مصاب بحروق شديدة. أريد أن يتذكر الجميع الرضع الذين كانوا يرقدون معا، خارج حاضناتهم، يلهثون من أجل استنشاق الهواء حتى انهارت رثنا العديد منهم، وخذلتهم البشرية جمعا. أريد أن يتذكر

بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية حتى يمكن إطلاق سراح المزيد من المحتجزين في وقت مبكر. ونأمل أن يهيئ ذلك حيزا سياسيا للحوار والتفاوض واستعادة السلام. يجب أن نضاعف الجهود لحماية المدنيين.

وندين بشدة الأعمال في غزة التي تنتهك بوضوح القانون الدولي الإنساني. نحن نعارض العقاب الجماعي للمدنيين في غزة، فضلا عن تهجيرهم القسري أو نقلهم. ونحث إسرائيل على رفع حصارها عن غزة في أقرب وقت ممكن واستعادة إمدادات المواد الأساسية مثل المياه والكهرباء والوقود بشكل كامل. وندعو إلى فتح المزيد من قنوات الإغاثة في حالات الطوارئ إلى غزة والاستفادة الكاملة من المعابر، بما في ذلك معبر كرم أبو سالم، لضمان دخول إمدادات إنسانية كافية إلى غزة من جميع الاتجاهات بطريقة فعالة ومن دون عوائق.

وتؤيد الصين اتخاذ المجلس المزيد من الإجراءات في هذا الصدد، على أساس القرار 2712 (2023). ويجب أن نضاعف الجهود لتعزيز تنشيط الأفق السياسي للحل القائم على وجود دولتين. وينبغي ألا يجيد أي حل للحالة الراهنة عن الحل القائم على وجود دولتين، الذي ينبغي أن يفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين. وأي ترتيب يتعلق بمصير فلسطين يجب أن يستند إلى موافقة الشعب الفلسطيني وأن يراعي الشواغل المشروعة لبلدان المنطقة. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور نشط في توطيد توافق الآراء الدولي وتيسير عملية السلام. وينبغي أن يكون المجلس مستعدا لاتخاذ إجراء مجد مسؤول بشأن الحالة في فلسطين، في أي وقت، يمكن أن يصمد أمام اختبار الزمن والضمير.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم المقتدرة لمجلس الأمن. كما أود أن أشكر دولة الإمارات العربية المتحدة ومالطة على دعوتهما إلى عقد هذه الجلسة التي تركز على النساء والأطفال وعلى جهودهما

أرضنا. للشعب الفلسطيني الحق في الحرية والكرامة على أرضه وخلال حياته. لا لهجرة جماعية أخرى، ولا لمزيد من التأخير. يجب أن تنتهي النكبة. إن اليأس والخراب والدمار لن يجلب الأمن لإسرائيل أبداً. ونزع الملكية والتشريد وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم لن يجلب الأمن لإسرائيل أبداً.

وبينما تزعم إسرائيل أنها تحترم قوانين الحرب، فإنها لم تستطع منع نفسها من الاعتراف بجرائمها. لقد جاءت تصريحاتها وأفعالها وأهدافها الواضحة لتؤكد نواياها: تدمير الأمة الفلسطينية وتطاعتها المشروعة. فمن تسمية الفلسطينيين بالحيوانات البشرية إلى فرض الحصار عليهم؛ ومن العقاب الجماعي إلى الدعوة إلى إبادةهم؛ ومن القصف العشوائي والواسع النطاق والمنهجي إلى القوة الغاشمة التي يستخدمها جنود الاحتلال ومستوطنوه في الضفة الغربية، فقد توافقت جميع الأدلة مع هدفها الحقيقي وأكدته. وقد شهد أعضاء المجلس على تلك الفضائح، التي لم تكن ممكنة إلا من خلال الإفلات النظامي من العقاب.

لا يمكن إنكار المعاناة التي تحملتها الأسر الإسرائيلية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ولكن إسرائيل لا تواجه تهديداً وجودياً؛ وفلسطين هي التي تواجهها. إسرائيل لا يتم تدميرها؛ فلسطين هي التي يتم تدميرها. نحن الآن يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر، ولم تتوقف القنابل ليوم واحد منذ 45 يوماً. إن الاعتداءات على حياة وكرامة شعبنا في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية - في كل مكان في فلسطين المحتلة - لم تتوقف دقيقة واحدة. لقد عانت كل أسرة فلسطينية من الألم والخسارة في صميم كيانها وأرواحها. قبل بضعة أسابيع فقط، خاطب رئيس الوزراء الإسرائيلي العالم من أهم منبر في العالم، وهو منبر الجمعية العامة، وعرض رؤيته للشرق الأوسط الجديد، والتي تمحو فلسطين من الخريطة. وبالنسبة لجميع الذين أغضبهم شعار "من النهر إلى البحر"، هذه هي الخريطة التي رفعها رئيس الوزراء الإسرائيلي هنا في الأمم المتحدة. هذه هي الخريطة التي عرضها رئيس وزراء دولة إسرائيل من على منبر الجمعية العامة، وهي تمحو أمة فلسطين والشعب الفلسطيني - إسرائيل من النهر إلى البحر. وعلاوة على ذلك، أضاف الجولان السوري الذي تم ضمه بشكل غير قانوني. ما الغضب الذي أثارته؟

الجميع تلك الصور قبل أن يعطوا مرة أخرى، في غضون أيام قليلة، أي مبرر لاستئناف هذا الاعتداء المروع.

في الأيام القليلة المقبلة، ستتمكن العائلات من التعانق والحداد والبدء في مداواة الجراح التي يمكن تضميدها، بمن فيها الأسر التي سيتم لم شملها مع أحبائها الذين كانوا محتجزين. ولا يمكن أن يكون هذا مجرد توقف قبل أن تبدأ المذابح من جديد.

كان قرار المجلس (القرار 2712 (2023)) واضحاً بشأن المهام الهائلة التي يتعين القيام بها خلال الهدنة: تمكين إيصال المساعدات الإنسانية بشكل سريع ومأمون ومن دون عوائق، وتيسير توفير المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في جميع أنحاء قطاع غزة، وإنقاذ وانتشال الآلاف الذين ما زالوا محاصرين تحت الأنقاض. ويجب أن يتم ذلك على الفور. ويرفض القرار أيضاً التهجير القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك خطير للقانون الدولي. بالفعل، وبشكل لا يطاق، سُرد أكثر من 1,7 مليون فلسطيني في غزة قسراً من ديارهم. وهذا أمر غير إنساني. هذه جريمة ضد الإنسانية. قالت إسرائيل إن هدفها هو الأمن، لكنها لم تستطع أن تمنع نفسها عن الكشف عن خطتها الحقيقية - وهي الترحيل القسري للفلسطينيين. وبدأت تلك النوايا بتلميحات ثم أصبحت واضحة فيما أجرى كبار مسؤوليها من مقابلات وفي المذكرات وما كتب من مقالات الرأي. ويواصل القادة الإسرائيليون الحديث عن "إعادة التوطين الطوعي"، وهو الاسم الرمزي للترحيل القسري. فما هو الطوعي في القصف بالقنابل والحصار والقتل والتشويه والاعتقال والإهانة؟ إنهم يجرمون 2,3 مليون شخص من وسائل بقائهم على قيد الحياة ثم يقولون لهم إن لديهم خياراً: اتركوا هذه الأرض أو اتركوا هذا كوكب الأرض. هذا هو الخيار الذي يقدمونه لهم.

وتشعر إسرائيل بالذهول من أن سنوات من ظروف الحياة التي لا تطاق لم تقنع الفلسطينيين بالرحيل. نحن نحب أرضنا. نحن نحب وطننا. نحن نحب قطاع غزة. نحن نحب كل جزء من دولة فلسطين. حتى عندما نواجه خطر الموت الوشيك، لا نبرح نريد البقاء على

أن يسود الأمل، وأن يسود السلام. ولكي يكون ذلك ممكنا، نحتاج إلى البدء بإنهاء هذا الجنون، وكفالة أن تسود الأخلاق، وتسمو الشرعية، وتنتصر الإنسانية.

إننا نعارض بشكل قاطع قتل المدنيين ونظلم ملتزمين بسيادة القانون الدولي. وأكرر - إننا نعارض بشكل قاطع قتل المدنيين ونظلم ملتزمين بسيادة القانون الدولي. لقد كنا واضحين - إننا نؤمن بالعدالة وليس الانتقام. ولم نبرر قتل مدني إسرائيلي واحد بينما كانت إسرائيل تعبئ آلتها الدعائية بأكملها لتبرير قتل أكثر من 14 000 فلسطيني، أكثر من 70 في المائة منهم من الأطفال والنساء. ولا أحد ينبغي له أن يتغاضى عن الفظائع القائمة على هوية الجاني. الضحايا هم الذين يستحقون تضامن الأعضاء، وهذا يشمل الضحايا الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون تحت القصف والحصار، وأولئك الذين اعتقلوا تعسفاً وجميع الذين يعانون من الاحتلال والتمييز العنصري والفصل العنصري. أمامنا بضعة أيام للتعبئة من أجل وقف الحرب ضد الشعب الفلسطيني، ولدينا مهلة زمنية ضيقة جداً لتعزيز السلام. ولا يمكننا تحمل إبعادنا عنه.

ماذا سنقول لهذا الجيل من الشباب الذي عانى الكثير من الحروب، ناجيا من حرب ليقاسي حربا أخرى، واستمر في التثبيث بالحياة، محاولا إيجاد طريقة نحو مستقبل أفضل؟ إننا مدينون لهم بأن نفعل ما هو أفضل. وينبغي لنا ألا نغفل عن جراح أو صدمات بعضنا البعض أو تاريخنا، أو نتجاهلها. ولكن يجب أن يُبنى ذلك الاحترام على رؤية مشتركة للمستقبل، يمكن فيها للجميع أن يعيشوا في حرية وكرامة وسلام وأمن، وليس في بيئة تكون فيها حياة شخص على حساب حياة شخص آخر. لا يمكن أن يكون هناك تعايش بوجود التفوق أو القهر. لقد حان الوقت لاتخاذ قرارات شجاعة وإجراءات حازمة من جانبنا جميعا، مسترشدين بحتمية التمسك بالقانون الدولي وبالحاجة الملحة إلى النهوض بالحرية والعدالة والسلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن الدور الرئيسي لمجلس الأمن هو صون الأمن. لكن المجلس لم يأت منذ ما يقرب من

لا غضب. لأن كل عضو في المجلس يعلم أن تلك كانت نية إسرائيل - أن تمحونا من على وجه الكرة الأرضية، وهو ما لن يحدث أبدا. لن يحدث أبدا لأننا موجودون منذ بداية التاريخ والزمن، وسنظل موجودين كشعب فلسطيني أبي في وطننا القومي، دولة فلسطين.

وما يراه أعضاء المجلس اليوم في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هو محاولة جعل هذه الخريطة حقيقة واقعة. ويجب عليكم جميعا إيقاف ننتباهو، بقيادة صمودنا من أجل تحقيق وطننا القومي، فلسطين. لقد حان الوقت لرسم مسار مختلف: مسار لا يُحرم أو يُجرد فيه الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية - تقرير المصير، وإقامة الدولة، وحقوق اللاجئين في العودة؛ مسار لا ينكر فيه أحد وجود الآخر؛ مسار تعيش بموجبه دولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؛ مسار لا يُقتل فيه فلسطيني أو إسرائيلي؛ ومسار نتمتع فيه بقدر متساو من الحرية والسلام والأمن. إن الفظائع التي شهدناها خلال الأسابيع القليلة الماضية ينبغي أن تقودنا إلى الاستنتاج الوحيد الممكن: لا يوجد حل عسكري للنزاع، بل حل سياسي فقط. ولا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط بدون حل قضية فلسطين وبدون أعمال الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

هناك من يجادل بأن قتل الناس الذين آمنوا بالسلام في إسرائيل وفلسطين في الأسابيع الأخيرة يبرهن على أنهم كانوا مخطئين في اعتقادهم بأن السلام سيكون ممكنا أبدا. نحن نعتقد أنه يثبت أنه كان ينبغي لنا جميعا أن نستمع إليهم. وربما كان بإمكاننا تجنب هذه الأيام الحالكة. كانت ديما الحاج، التي أشارت إليها الأخت سفيرة الإمارات العربية المتحدة، تبلغ من العمر 29 عاما. وكانت فردا من أفراد فريق الصدمات والطوارئ التابع لمنظمة الصحة العالمية. قالت قبل بضعة أشهر إنها فخورة بعملها لأنه ساهم في إنقاذ الأمل في نفوس الناس ومنحهم فرصة جديدة للحياة. قتلت مع زوجها وطفلها البالغ من العمر 6 أشهر و 50 فردا آخرين من عائلتها ومجتمعها. قتلت فيفيان سيفلر في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وظلت تكرر أنه لا يوجد طريق إلى السلام - السلام هو الطريق. كانت تلك كلماتها. إننا مدينون لهم بأن نكفل

يقول المجلس الحقيقة لشعب غزة. ولا أتوقع من الممثل الفلسطيني أن يقول لهم الحقيقة، وأن حماس هي وحدها المسؤولة عن وضعهم، وأنه بمجرد رحيل حماس، يمكن أن يكون المستقبل أكثر إشراقاً للجميع.

تركز جلسة اليوم على النساء والأطفال. فلننح حقيقة أن الحرب في غزة بدأت بالقتل الجماعي الذي قامت به حماس واغتصابها وتشويهها للنساء والأطفال الإسرائيليين. ولنضع جانباً حقيقة أنه لا يزال هناك نساء وأطفال إسرائيليون، بمن فيهم رضع، محتجزون كرهائن في أنفاق حماس الإرهابية. وكما سمع الأعضاء اليوم، فإن أولئك مجرد حواشي للأمم المتحدة ولمقدمي الإحاطات إلينا. ولكن الآن أريد أن أطرح سؤالاً بسيطاً: أين كانت الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ 16 الماضية؟ أين كان احتجاج اليونيسيف على تلقين حماس للأطفال ليصبحوا شهداء؟ أين كانت ضجة حماس التي حولت مستشفيات الأطفال والمدارس إلى مخابئ للأسلحة؟ أين كان غضب هيئة الأمم المتحدة للمرأة من معاملة حماس للنساء كمتلكات واستخدامهن كدروع بشرية؟ لماذا فقط قرروا التكلم عن نساء وأطفال غزة؟ ليس الأمر كما لو أن سكان غزة ما فتئوا يعيشون في عالم مثالي من حقوق الإنسان قلبته إسرائيل قبل خمسة أسابيع رأساً على عقب، وهو الانطباع الذي يشير إليه مقدمو الإحاطات. وكيف يتجرؤون على تذكر نساء غزة وأطفالها فجأة، بعد أن تجاهلوهم لسنوات طويلة؟

ففي ظل حكم حماس، يتعرض سكان غزة للاستغلال المستمر. ومع ذلك، لم تُدَل تلك الهيئات ولو بكلمة إدانة واحدة ضد حكم حماس الإرهابي وغسلها السام لأدمغة الأطفال. وخلال الأسابيع الماضية، استيقظت جميعها من كبوتها - ولكن للأسف، ليس للأسباب الصحيحة. وثارَت فجأة تائرة كل تلك الهيئات الضخمة والممولة جيداً التابعة للأمم المتحدة بشأن الحالة في غزة لأنه بات بمقدورها الآن إلقاء اللوم على إسرائيل. وهذه الهيئات لا تشغل بالها بنساء غزة وأطفالها إلا إذا تمكنت من توظيف معاناتهم كسلاح ضد إسرائيل - ونعم، إنهم يعانون. وهذا أمر مخجل. إن اليونيسيف لا تبالي حقاً بأطفال غزة، كما أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لا تبالي حقاً بنساء غزة. فلو فعلتا، لما

50 يوماً بحل يتعلق بولايته. لقد سمعنا هنا إدانات مسببة، واقتراحات لا مبرر لها، ودعوات مشوهة للهدوء واحتجاجاً واسع النطاق على الحالة الإنسانية لجانب واحد فقط. لكن ما لم نسمعه هو إيجاد حل حقيقي واحد. يمكننا أن نعقد المزيد من الجلسات والمناقشات والدورات الطارئة، ولكن إذا لم يستطع المجلس أن يقترح، متحداً، حلاً يضمن أيضاً سلامة الإسرائيليين، فإنه لا يعالج أمن الإسرائيليين وسكان غزة. وأكرر أن هذه الحرب يمكن أن تنتهي الآن، اليوم، دون إطلاق أي رصاصة أخرى. إذا أعادت حماس جميع الرهائن وسلمت جميع الذين شاركوا في المذبحة الوحشية، فإن الحرب ستنتهي على الفور. لم تبدأ هذه الحرب من تلقاء نفسها في 8 تشرين الثاني/أكتوبر. لقد بدأت في 7 تشرين الأول/أكتوبر بمذبحة متعمدة ومخطط لها، لم يعان الشعب اليهودي من مثلها منذ محرقة اليهود. واقتراحي بإنهائها، الذي يستحق المناقشة هنا، وأي اقتراح لإنهائها يستحق المناقشة هنا، هو ليس سوى اقتراح واحد سيعيد جميع رهائننا إلى الوطن ويمنع حدوث هذه الفظائع مرة أخرى.

ولن يوافق أي بلد في وضع مماثل على أي شيء أقل من ذلك. إن صفقة الرهائن التي تمت الموافقة عليها الليلة الماضية دليل واضح على أن إسرائيل مستعدة لاتخاذ خطوات بعيدة المدى. حاولوا أن تتفهموا ما وافقت إسرائيل على القيام به الليلة الماضية. إننا نطلق سراح الإرهابيين الذين أدينوا بإيذاء الإسرائيليين مقابل النساء والأطفال الذين اختطفهم نازيو حماس بوحشية من منازلهم. هذه هي الصفقة. ولكن لا يخطئ أحد - فبمجرد انتهاء فترة توقف الحرب، سنواصل السعي لتحقيق أهدافنا بكل قوة. لن نتوقف حتى نقضي على جميع احتمالات الإرهاب لحماس ونكفل أنها لم تعد قادرة على حكم غزة وتهديد المدنيين الإسرائيليين ونساء غزة وأطفالها. ولا يمكن للممثل الفلسطيني أن يقول للمجلس إنه أيضاً لا يريد أن تحكم حماس غزة. وأمل أن يغتنم المجلس أيام توقف الحرب هذه للتقدم بحل حقيقي يساعد على إنهاء هذه الحرب، ويضمن الأمن بدلاً من تعزيز الإرهابيين الملتزمين بإبادة إسرائيل. هذا هو الشاغل الرئيسي. لقد حان الوقت لكي

من القضاء عليها حتى تتمكن من مواصلة القتل والذبح في المستقبل. هذا هو السيناريو الذي وضعته حماس. وليس بوسعي أن أفهم أسباب إصرار هيئات الأمم المتحدة إلى هذا الحد على اتباعه. وتُمارس هذه الظاهرة المرضية المتمثلة في استغلال الأطفال في شوارع غزة كل يوم. هذه صورة التقطت قبل بضعة أيام في غزة. يتجول هؤلاء الإرهابيون المتوحشون المسلحون من عناصر حماس في وضوح النهار، مرتدين الزي العسكري، وقد أحاطوا أنفسهم فعليا بحزام من الأطفال متخذين إياهم دروعا حية - دروعا بشرية. هذا هو العدو الذي تدافع إسرائيل عن نفسها ضده. وهؤلاء هم من تحجم الهيئات الموجودة هنا اليوم عن توجيه كلمة انتقاد لهم. ولذلك، أسأل مرة أخرى - أين كانت من قدمن الإحاطات اليوم طوال هذه السنوات؟ وأين أصواتهن الآن؟ ولم لا تكاد تُذكر جرائم حماس في جلسة الإحاطة هذه، في حين أن حماس وحماس وحدها تتحمل المسؤولية عن الحالة في غزة؟ ما من تفسير آخر لذلك سوى اللامبالاة تجاه سكان غزة، إلى جانب الكراهية المتأججة لإسرائيل. هذه ليست بجلسة إحاطة، بل محكمة تفتيش.

أود الآن أن أنتقل إلى المشكلة الجلية الثانية التي نتحاشاها. فقد قررت مقدمات الإحاطات اليوم أن يتكرمن علينا، والحمد لله، بذكر الرهائن في غزة، ومنهم نساء وأطفال ومسنون. وقد دعون إلى عودتهم بفتور - فجاء نداؤهن محض مجاملة. لكن مقدمات الإحاطات تجاهلن حقيقة مهمة للغاية. فقد تغاضين عن 1 300 إسرائيلي دُبحوا بوحشية في 7 تشرين الأول/أكتوبر وعن 8 650 جريحا لا يزالون يتلقون العلاج في المستشفيات. وفي جلسة إحاطة بشأن النساء والأطفال، رفضت مقدمات الإحاطات عمدا - وسأشرح لم أقول ذلك - إحاطة المجلس بصورة شاملة عن أعمال التعذيب الوحشية والعنف الجنسي والاغتصاب التي ارتكبتها حماس ضد النساء والفتيات الإسرائيليات. وأقول "عمدا" لأنني أرسلت رسالتين إلى المديرية التنفيذية بحوث استقصت فيهما بتفاصيل عن جرائم الحرب المروعة تلك. ومع ذلك، لم أتلق أي رد. وليس هذا فحسب، بل إنها لم تر أنه من المجدي الحديث بالتفصيل عن تلك الجرائم هنا أمام المجلس أيضا. لذا، نعم، كان هذا إغفالا متعمدا. وفي رسالة وجهتها إلى المديرية التنفيذية بحوث

حافظتا على صمتهما على مدى السنوات الـ 16 الماضية التي حكمت خلالها حماس غزة بقبضة من حديد.

أرجو من أعضاء المجلس أن ينظروا إلى هذه الصورة. إنه يحيى السنوار، زعيم حماس، والطفل الذي يحمله بين ذراعيه هو أحد ضحايا لامبالاة اليونسيف. والصورة تساوي 1 000 كلمة، وهذه الصورة توضح كل ما نحتاج إلى معرفته حول طريقة معاملة حماس للأطفال في غزة. ألم تر المديرية التنفيذية راسل هذه الصورة من قبل؟ وألا تعلم عن المخيمات الصيفية الإرهابية التي تديرها حماس كل عام في غزة لتلقين الأطفال القتل؟ لقد تربى الكثير من أطفال غزة على ثقافة الكراهية - ثقافة تمجد العنف وتعلم الأطفال كيفية القتل. إنها عقيدة تقدس الموت وتعطي الأولوية للاستشهاد على حساب الحياة والتعاضب والسعي لتحقيق السلام. فكم تقرير كتبت اليونسيف عن ذلك؟ ولا واحد. وأقولها للجميع - ولا واحد. وفي حين نُعلم أطفالنا حب الآخرين وتقبلهم، يتعلم أطفال غزة - والذنب ليس ذنبهم - أن قتل اليهود وإبادة إسرائيل هو هدفهم في الحياة. ويتعلمون ذلك في مدارسهم - نعم، بما في ذلك مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فلم لم تنزعج اليونسيف قط إزاء إساءة معاملة الأطفال على هذا النحو؟ ولا يُعقل بتاتا ألا تكون اليونسيف على علم بذلك. لذا، أسأل المديرية التنفيذية راسل أين كانت منظمتها طوال هذا الوقت؟ لقد عُثر على صواريخ في غرف نوم الأطفال في غزة. ووُجدت قاذفات صواريخ داخل أحد أندية الحركة الشبابية الكشفية. وعُثر على منشآت لتصنيع القذائف أسفل المساجد وعلى مخابئ للبنادق الهجومية في مدارس الأونروا. ولم نسمع من اليونسيف أي إدانة لاستغلال حماس أطفال غزة كدروع بشرية. فأين هي؟

لقد كتبت حماس سيناريو للمجتمع الدولي وتؤدي فيه هيئات الأمم المتحدة الأدوار المسندة إليها على أكمل وجه. وتسعى حماس إلى زيادة عدد الضحايا المدنيين بهدف استمالة المجتمع الدولي وإقناعه بالضغط على إسرائيل. إنها تريد منه أن يتجاهل جرائمها وأن يضغط على دولة ديمقراطية تحترم القانون. وتستغل حماس سكان غزة وتتخذ من الضحايا سلاحا وتسعى إلى استمالة الأمم المتحدة لتكبييل أيدينا ومنعنا

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أذكر ممثل إسرائيل بأن بوسعه تماماً أن يعرب عن آرائه المختلفة في بيانه، ولكن ينبغي له أن يُظهر قدراً من الاحترام لمقدمات الإحاطات المدعوات إلى هذه الجلسة. فهذه ممارسة متسقة لمجلس الأمن وقاعدة ينبغي للجميع الالتزام بها. أود أن ألفت انتباهه إلى ذلك وأدعوه إلى استكمال بيانه.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أليست هيئة الأمم المتحدة للمرأة مكلفة بكفالة أن تعيش جميع النساء والفتيات حياة خالية من جميع أشكال العنف؟ ألا تحمل لافتة موقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على شبكة الإنترنت الآن شعار "لا عذر"؟ ألم يعد العالم يصدق النساء؟ ألم تعد الأمم المتحدة تفعل ذلك؟

إن النساء الإسرائيليات لسن نساء بالنسبة للأمم المتحدة ووكالاتها. والأطفال الإسرائيليون ليسوا أطفالاً. وترفض الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام غوتيريش، الإبلاغ عن الإسرائيليين الذين قتلوا واغتصبوا واختطفوا. وتدافع كافة هيئات الأمم المتحدة عن الفلسطينيين وحدهم، بينما تجرد الإسرائيليين من إنسانيتهم. تلك هي السياسة المتبعة. إن الأمم المتحدة ترفض باختيارها قبول الأرقام والإحصائيات الإسرائيلية. والادعاء السخيف الذي تدفع به مفاده أن الخسائر في الأرواح الإسرائيلية لا تشكل جزءاً من تفويض الهيئة المعنية أو أن ليس لديها وسيلة للتحقق من الحقائق التي تقدمها إسرائيل. ومن ناحية أخرى، عندما يتعلق الأمر بالافتراءات التي يقدمها الإرهابيون الفلسطينيون - وفي هذه الحالة مباشرة من حركة حماس في قطاع غزة - تتعامل الأمم المتحدة مع تلك الأرقام على أنها حقيقة إلهية، دون أي شكل من أشكال التحقق.

إننا أمام نزاع بدأ قبل إنشاء الأمم المتحدة، وطوال كل هذه السنوات تقبل الأمم المتحدة بشكل أعمى كل ادعاء ورقم مقدم من جانب واحد فقط، وأكرر جانب واحد فقط، دون أعمال أي آلية للتحقق بينما تتجاهل كافة المعطيات الإسرائيلية أو تظل غير مبالية بها. وهذا ما ينتهي به الأمر في تقارير الأمم المتحدة. وهذا ما يجري إطلاع المجلس عليه.

مؤخراً، لم أكتف بإدراج شهادات مكتوبة، بل ضمنتها أيضاً أدلة بصرية ملموسة - ومنها صور لشابات إسرائيليات عاريات يتم استعراضهن في جميع أنحاء غزة وسط استهزاء الحشود وتهليلها. كما تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة روابط تتضمن استجابات لإرهابيين من حماس قالوا فيها بكل وضوح إنهم تلقوا تعليمات باغتصاب النساء الإسرائيليات.

وقبل يومين فقط، تلقت المديرية التنفيذية بحوث رسالة أخرى مني تتضمن أدلة إضافية على أعمال الاغتصاب الجماعي والعنف الجنسي التي ارتكبتها حماس. وتضمنت الرسالة شهادة مسعف وجد فتيات وقد أنزلت سراويلهن حتى الركبتين وكان هناك سائل منوي على ظهورهن وثقوب رصاص في رؤوسهن، بالإضافة إلى شهادات من الأطباء الشرعيين، الذين تعرفوا على جثث لفتيات صغيرات ونساء مسنات، تقيد بأنهن اغتصبن بعنف حتى تكسرت عظام أحواضهن. وأرسلت هذه الصورة المقطعة من شريط فيديو لنعمة ليفي بينما كان أحد إرهابيي حماس يسحبها من صندوق سيارة جيب، وهي ترتدي سروالاً رياضياً ملطخاً بالدماء حول مؤخرتها. كما أرسلت هذه الصورة لشاني لوك التي كانت ترقص في مهرجان السلام قبل أن تُختطف وتُقتل على يد حماس. هكذا بدا جسدها وإرهابي من حماس فوقها. انظروا إليها. انظروا إلى شاني. إذا كانت مقدمات الإحاطات يردن مناقشة أوضاع النساء في النزاع وحقوق المرأة وكرامتها - فماذا عن كرامة نعمة ليفي وشاني لوك؟ وماذا عن حقوقهن كنساء؟ للأسف، إن الفظائع التي تحملتها هاتان الشابتان لا تستحق الذكر في نظر مقدمات الإحاطات. فهما إسرائيليتان في نهاية المطاف والضحايا الإسرائيليون لا قيمة لهم كما أوضحت إحاطة اليوم بجلاء.

لقد انقضى ما يقرب من 50 يوماً على ارتكاب تلك الفظائع - على اغتصاب تلك الفتيات بوحشية. ومع ذلك، لا يزال العالم ينتظر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدانة علنية واضحة للجرائم الجنسية التي ترتكبها حركة حماس. فعار على هيئة الأمم المتحدة للمرأة. أليست هيئة الأمم المتحدة للمرأة مكلفة، وأقتبس من موقعها على شبكة الإنترنت، بكفالة أن "تعيش جميع النساء والفتيات ...

وأطلب إلى جميع أعضاء المجلس أن يستوعبوا ما قلته للتو. وبالنسبة لكل من لا يفهمون لماذا ينتقد الإسرائيليون الأمم المتحدة، ذلك هو السبب. ماذا سيفعلون لو كانوا في مكاني؟ ماذا سيفعلون إذا دُبح أطفالهم واغتصبت بناتهم؟ غير أن الأمم المتحدة وشبكتها العنكبوتية الواسعة التي تتضمن وكالات وهيئات ولجان وقفت مكتوفة الأيدي في صمت؟ فلتأخذوا لحظة للتفكير في الأمر.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أتوجه بالشكر مرة أخرى إلى السيدة بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة راسل، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والسيدة كانيم، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على الإحاطات التي قدمتها في هذه الجلسة.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12/55.

أخاطب مقدمة الإحاطة المكلفة بحماية جميع النساء والفتيات والأطفال في جميع أنحاء العالم، الذين يفترض أن يشملوا الإسرائيليين واليهود، أريدها مرة أخرى أن تنظر إلي وتشرح لي لماذا التزمت الصمت في مواجهة أعمال الاغتصاب الجماعي والعنف الجنسي والتعذيب الوحشي والاختطاف والقتل. كيف لهذا أن يحدث؟ كيف يمكن لإحاطتها أن تكون منحازة لجانب واحد إلى هذا الحد وهم يعلمون جميعاً أن إسرائيل تفعل كل ما في وسعها للتخفيف من الخسائر في صفوف المدنيين، بينما تفعل حركة حماس كل ما في وسعها لقتل